

العلاقات السورية-الأمريكية منذ الغزو الأمريكي للعراق والتطورات المستقبلية

محمد عبيد المبيضين*

ملخص

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقات السورية الأمريكية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في موضوعاتها الرئيسية، وكذلك التطورات المستقبلية لهذه العلاقات وبخاصة بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وتشكيل مجلس الأمن لجنة تحقيق بخصوص هذه المسألة واتهام سورية بذلك، وتفاقم الوضع في العراق لغزو صالحي الولايات المتحدة الأمريكية، وازدياد دور المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، واشتداد عدائهم لسورية لاعتقادهم بأنها عقبة في طريقهم لتطبيق سياستهم الشرق أوسطية. وقد بينت الدراسة أن العلاقات السورية الأمريكية تسير نحو مزيد من التآزم، الذي قد يصل مع تعاقب الأحداث في كل من العراق ولبنان إلى حد المواجهة المباشرة بين الطرفين. ودليل ذلك تصريحات المسؤولين الأمريكيين مؤخراً التي أشارت إلى أن كل الخيارات مطروحة في تعاملها مع سوريا، ثم جاء اغتيال الحريري (2005/2/14) ليقدم للولايات المتحدة المبرر لتهديد سوريا عن طريق تكثيف الضغوط عليها، وذلك في ضوء ممكن المحافظين الجدد من السيطرة على الإدارة الأمريكية ومحاوالتهم تنفيذ مخططاتهم لهذه المنطقة الحيوية، بعد احتلالهم للعراق.

Abstract

This study aims to discuss the Syrian-American relations since the American invasion of Iraq, and the future developments of Syrian-American relations, particularly after the assassination of the former Lebanese prime minister, Rafik al- Hariri, and the formation of the Security Council's investigation committee, which accused Syria of the death of al- Hariri. Furthermore, the study takes into account the increased role of the Neo-Conservatives in the American administration and their firm belief that Syria forms an obstacle in the way to apply their Middle eastern policies. The study shows that Syrian-American relation is at its worst, which leads to direct confrontation between them as a result of the more upheavals in Iraq and Lebanon. The evident in the fact that the late American official's speeches point that all options are possible when it comes to dealing with Syria. Al-Hariri murder on 14.2.2005 gave the United States the justification to threaten Syria by intensifying the pressure on it, especially after the Neo- Conservatives controlled the American administration and their attempts to implement their plans in the Middle East upon their occupation of Iraq.

* قسم العلوم السياسية، جامعة مؤنة
تاريخ استلام البحث: 2006/1/16
تاريخ قبول البحث: 2006/4/25
© 2006 جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤنة - الكرك - الأردن.

مقدمة

تسير العلاقات السورية الأمريكية نحو مزيد من التأزم، الذي قد يصل مع تعاقب الأحداث في كل من العراق ولبنان إلى حد المواجهة المباشرة بين الطرفين. ودليل ذلك تصريحات المسؤولين الأمريكيين مؤخراً وعلى رأسهم وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، عندما أشارت إلى أن كل الخيارات مطروحة في تعاملها مع سورية. فقد ازدادت درجة التشدد الأمريكي نحو سورية مع محاولات دمشق الاقتراب من طهران، لأن ذلك يمثل تهديداً واضحاً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، كما تدعي الولايات المتحدة. علماً بأن الولايات المتحدة تنظر إلى سورية على أنها تمثل حجر زاوية في رؤيتها الاستراتيجية لهذه المنطقة. فعندما تقوم سوريا بإبداء مرونة في قضية ما حتى تتعاطف الضغوط الأمريكية عليها لإجبارها على تقديم تنازلات في قضايا أخرى، على غرار ما حصل لدمشق بانسحابها من لبنان.

ولقد زاد استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق من التهديد الذي تتعرض له سورية من قبل المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية بالسعي لتجريدتها مما بقي في يدها من أوراق في صراعها مع إسرائيل. وزاد هذا التهديد عندما سلطت الحرب على الإرهاب الضوء على ما تقدمه سورية من ملاذ آمن لبعض الفصائل الفلسطينية، ودعمها لحزب الله، وإمكاناتها في مجال الأسلحة غير التقليدية. وقد كان الموقف السوري المناهض لغزو العراق قد دفعها بصفة العذر للولايات المتحدة من قبل المحافظين الجدد (إدارة بوش الابن). ونتيجة لهذا الغزو، فإن المطالبات الأمريكية الموجهة لسورية هددت المصالح السورية الأكثر حيوية؛ وعلى رأسها عدم القدرة الردعية تجاه إسرائيل، ودورها في لبنان، وشرعيتها القومية العربية، ودورها في موضوع التسوية السلمية. وكانت استجابة سورية لهذه الضغوطات والتهديدات بتقديم بعض التنازلات الضرورية في حدها الأدنى للولايات المتحدة لتجرد المحافظين الجدد من حجتهم دون الخضوع لكامل مطالبهم، مع حرص دمشق على تقديم نفسها كطرف لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الاستقرار والتسوية في المنطقة. وقد زاد من شدة هذه الضغوط اتهام سورية بقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وتشكيل مجلس الأمن لجنة للتحقيق وتوجيه أصابع الاتهام إليها. لذا فالعلاقات السورية الأمريكية تلتقي عند نقاط وتقاطعات عند أخرى؛ تتقاطع فيما يخص الملفين العراقي واللبناني؛ فمنذ اغتيال رفيق الحريري (14/فبراير 2005) والولايات المتحدة تعمل جاهدة لتصعيد الضغط الخارجي على سورية باعتبارها عقبة كبرى لتطبيق مخططاتها الشرق أوسطية.

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقات السورية الأمريكية وتحليلها وتفحصها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في موضوعاتها الرئيسة، وكذلك الاحتمالات والتطورات المستقبلية لهذه العلاقات وبخاصة بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وتشكيل مجلس الأمن لجنة تحقيق بخصوص هذه المسألة واتهام سورية بذلك، وتفاقم الوضع في العراق لغزو صالح دول التحالف، وبخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، وازدياد دور المحافظين

الجلد في الإدارة الأمريكية، واشتداد عدائهم لسوريا لاعتقادهم بأنها عقبة في طريقهم لتطبيق مخططاتهم الشرق أوسطية.

وتتبع أهمية الدراسة من عدة أمور؛ أولاً: يعد هذا الموضوع من المواضيع الهامة والحديثة التي كُثر حولها اللغظ؛ ثانيهما: أهمية الموضوع هذه الأيام في منطقة ساخنة مليئة بالألغام ولم تتشكل أبعاده الأساسية لغاية الآن. ثالثهما: لم يُكتب عن هذا الموضوع بصورة علمية منهجية ووفق الإطار الكلي للعلاقات المتأزمة بين البلدين، ويأمل الباحث بأن يقدم صورة متكاملة نسبية لحقيقة هذه العلاقات.

مشكلة الدراسة

تلخص مشكلة الدراسة حول إشكالية العلاقة السورية الأمريكية بعد الغزو الأمريكي للعراق، وإدراج سورية على خريطة الأهداف الأمريكية. مؤشرات تدل على أنها ستكون الخطوة التالية بعد العراق. وذلك بعد وضعها على قائمة الدول التي "تشجع وتحث على الإرهاب"، بسبب مواقف سورية المعادية لإسرائيل، ومحاولتها إعاقة مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، كما تدعي واشنطن. فكانت السياسة السورية تجاه الاحتلال العراقي، ووجودها في لبنان قد أعطى الولايات المتحدة الفرصة لتوجيه العداء والضغط عليها. ثم جاء اغتيال الحريري (2005/2/14) ليقدم للولايات المتحدة المرر لابتزاز سورية وتهديدها عن طريق تكثيف الضغط السياسي والاقتصادي عليها، وذلك في ضوء تمكن المحافظين الجدد من السيطرة على الإدارة الأمريكية ومحاولة تنفيذ مخططاتهم لهذه المنطقة الحيوية، بعد احتلالهم للعراق.

أسئلة الدراسة

تدور أسئلة الدراسة حول سؤال محوري يحتوي على مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كما يلي: ما أسس ومراكز العلاقات السورية الأمريكية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في موضوعاتها الرئيسة، وما هي مؤشراتها المستقبلية؟

أ- كيف تكشف العلاقات السورية الأمريكية؟

ب- ما التحولات التي طرأت على هذه العلاقات؟

ج- ما الملفات والقضايا العالقة في العلاقات السورية الأمريكية؟

د- ما تأثير الاحتلال العراقي على العلاقات السورية الأمريكية؟

هـ- ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقات السورية الأمريكية؟

منهج الدراسة

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل أسس العلاقات السورية الأمريكية، وذلك لأنه الأقرب إلى طبيعة الموضوع، ولأنه يصف ويحلل أسس هذه العلاقات ومقوماتها على نحو يسهل فهم المتغيرات والتطورات التي أثرت عليها خلال فترة الدراسة.

وفي ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها ومشكلتها فسيتم تقسيم البحث إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: إشكالية العلاقات السورية الأمريكية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الثاني: تحول السياسة الأمريكية تجاه سورية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الثالث: القضايا والملفات العالقة في العلاقات السورية الأمريكية وأزمة الاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الرابع: استمرار مسلسل الضغوط الأمريكية على سورية وبخاصة بعد مقتل الحريري.

الخاتمة: العلاقات السورية الأمريكية والتطورات المستقبلية.

الفصل الأول: إشكالية العلاقات السورية الأمريكية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق

سيبحث هذا الفصل إشكالية العلاقات السورية الأمريكية في مسيرتها التاريخية المتمثلة في حالتي المد والجزر بين البلدين وبشيء من الإيجاز، لإعطاء صورة موجزة عن هذه العلاقات من خلال الحديث عن بعض الفواصل والمتغيرات الهامة على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك ضمن المحاور التالية:

أ - شحة موجزة عن العلاقات السورية الأمريكية

أفلح التعديل الذي أدخله الرئيس حافظ الأسد على السياسة السورية بعد انتهاء الحرب الباردة في إقامة علاقة عمل منتظمة مع الولايات المتحدة؛ فقد تم التعاون مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية 1991 ثم استعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتم عقد مجموعة من اجتماعات القمة بين الرئيس الأسد والرئيس بوش الأب ثم الرئيس كلينتون في مدن حمادة، بحيث أصبحت سورية من الناحية الوظيفية أحد عوامل تحقيق الاستقرار الإقليمي وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، ولو لم تكن حليفة للولايات المتحدة. علماً بأن علاقات سورية الخارجية كانت تناج عوامل موضوعية تكمن في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية، دون استبعاد الطابع والتأثير الشخصي لقيادتها، بحيث تمكنت سورية من صوغ أنماط سياسية تميزت بمحاولة التقرب من العرب والتشدد تجاه إسرائيل⁽¹⁾، والتمسك من الضغوط الغربية بحكمة واعتدال دون التضحية بمصالحها القومية. وقد أتاحت هذه العوامل لسورية لعب أدوار مهمة أكثر من حجمها وقدرتها الحقيقية، وبالدات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد حرب الخليج الثانية، اشتركت سورية في مؤتمر مدريد للسلام 1991، وذلك بإجراء مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لأول مرة وبرعاية أمريكية. واستمرت المفاوضات لمدة أربع سنوات ونصف، ولكنها انهارت في شهر آذار/1996. وبعدها استؤنفت المفاوضات بعد انتخاب أيهود باراك رئيساً للحكومة الإسرائيلية، وكان ذلك في كانون الثاني عام 2000، ولكنها فشلت نتيجة للتعنت الإسرائيلي. وبعد هذا التاريخ تعقدت وتآزمت

العلاقات بين سورية وواشنطن⁽²⁾. وكان التوتر والصراع والتهديد السمة الغالبة للعلاقات السورية الأمريكية، والتي تُسمّى مياهاً إسرائيل عن بُعد. وكانت الإدارات الأمريكية السابقة على إدارة بوش الابن قد حاولت، إغماض عينيها تجاه بعض سلوكيات سورية الخارجية التي كانت تعدّها عدائية كرعيتها للإرهاب. ولكن إدارة بوش الابن أبدت استخفافاً كبيراً تجاه مصالح سورية. وفيما بعد أصبحت دمشق مطالبة ليس فقط بتكييف سياساتها الخارجية لتخفيف الضغوط الأمريكية، وإنما إعادة صياغة أوضاعها الداخلية كذلك⁽³⁾.

لذا شهدت العلاقات السورية الأمريكية في هذه الفترة مرحلة مد وجزر؛ إذ لا تكاد تمر فترة وجيزة تستقر فيها العلاقات بين البلدين حتى يتفاقم الخلاف بينهما. وفي بداية الأزمة العراقية عندما بدأت واشنطن تكشف من حملتها ضد النظام العراقي السابق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل تهدد أمن المنطقة واستقرارها حسب وجهة النظر الأمريكية⁽⁴⁾، أخذت دمشق تعارض بشدة السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة بعد بدء واشنطن بتوسيع نطاق اتهاماتها غير المدعومة لبعض الدول العربية والإسلامية مثل العربية السعودية وإيران برعايتها للإرهاب. وكما يرى المراقبون السياسيون فإن العلاقات بين دمشق وواشنطن قد توترت وتوتراً واضحاً قبل سقوط النظام العراقي، وذلك خلال وجود سورية في مجلس الأمن بصفة عضو غير دائم، ووقوفها بشدة لتفادي توجيه ضربة عسكرية ضد العراق. ولكن واشنطن استطاعت أن تجبر سورية على الموافقة على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يبيح لها استخدام القوة ضد العراق في حال رفض العراق التعاون مع فريق المفتشين الدوليين⁽⁵⁾.

ب - تكشف العلاقات السورية الأمريكية

بقيت سورية الدولة الوحيدة التي حددتها الولايات المتحدة كدولة راعية للإرهاب، مع أنها كانت ترتبط مع واشنطن بعلاقات دبلوماسية عادية⁽⁶⁾. فكان المسؤولون السوريون وصحافتهم يشنون هجمات عنيفة ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ويمارسون أعمالاً تعتبرها أمريكا أعمالاً عدوانية، مع أن سورية في الوقت ذاته كانت تسعى إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. وكان يُعتقد أن حل النزاع السوري الإسرائيلي من شأنه أن يحل القضايا الناشئة عن تأييد سورية لحزب الله والمجموعات الفلسطينية النشطة، وأن يتم الوصول إلى حل موضوع أسلحة الدمار الشامل. وكانت قناعة الرئيس السوري بأن أمن سورية واسترجاع مرتفعات الجولان لن يتم إلا من خلال الضغط والوساطة الأمريكية. وفي المقابل كانت الولايات المتحدة تشعر بالإحباط من دعم سورية لحزب الله وجماعات مثل حماس والجihad الإسلامي. وعلى أي حال، فقد ظل التوازن قائماً نسبياً بين البلدين فترة تسعينيات القرن الماضي حتى مطلع الألفية الثالثة، ثم اهتز بسبب مجموعة من الأحداث التي أهمها⁽⁷⁾:

1- اختيار محادثات السلام السورية الإسرائيلية عام 2000، نتيجة لفشل محادثات كليتون/الأسد. وأيضا كان انتخاب شارون قد أدى إلى إنهاء أي إمكانية لاستئناف هذه المحادثات. مما أدى إلى إضعاف ركن أساسي من الأركان التي تستند عليها العلاقات السورية الأمريكية.

2- وفاة الرئيس حافظ الأسد عام 2000 وتولي نجله بشار الحكم، الذي كان قليل الخبرة والتجربة السياسية، ولم

يمكن في مقدوره الإقدام على جهد دبلوماسي طموح للتقدم في العملية السلمية.

3- أحداث 11 أيلول 2001؛ أعطت هذه الأحداث مزيداً من القوة للعناصر داخل الإدارة الأمريكية (المحافظون الجدد) التي كانت تعارض السياسة الأمريكية التقليدية في المنطقة ودعوتها للتركيز على مكافحة الإرهاب. فكان التعاون ضد القاعدة قد شكل تبريراً جديداً لمواصلة التعامل بين الولايات المتحدة وسورية. لأن مساعدة سورية كانت كبيرة، حسب ما ذكره مسؤول أمريكي، "وساعدت على إنقاذ حياة أمريكيين"⁽⁸⁾، وكان ذلك السبب وراء عدم ذكر اسم سورية في خطاب الرئيس بوش في كانون الثاني عام 2002 في قائمة "محور الشر". غير أن تعاون سورية ضد القاعدة، وهو تعاون تقدره واشنطن عالياً، لم يعوض عن دعمها لتنظيمات أخرى، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، التي تعدّها واشنطن أهدافاً ذات أولوية في سياستها ضد الإرهاب.

وعندما ضغط أعضاء الكونغرس الأمريكي في أيلول عام 2002 لتعديل "قانون سورية" الذي كان يتضمن فرض عقوبات إضافية على سورية، قال ساترفيد مساعد وزير الخارجية: "إن فرض عقوبات جديدة كالتّي تضمنها قانون محاسبة سوريا سوف يحد من خياراتنا، ويحد من قدرتنا على معالجة وضع إقليمي صعب وخطير، وفي فترة زمنية حرجية"⁽⁹⁾.

ومع تحضّر واشنطن لغزو العراق فقد زاد التهديد للنظام السوري، لأن هجوماً المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية لم يكن موجهاً ضد النظام العراقي بشكل حصري، بل كان في عمومته يستهدف إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط كله. وكانوا قد برروا مواجهاهم لبعض دول المنطقة بالحرب على الإرهاب، ولم يخفوا رغبتهم باستخدام القوة الأمريكية لخدمة إسرائيل والسيطرة على احتياط النفط في المنطقة؛ فبقيت سورية عقبة أحمرّة في طريق إمبراطورية الشرق الأوسط الجديد كما يراها المحافظون الجدد⁽¹⁰⁾. فكان أن قوي تيار سوري يدعو إلى التريث في التعامل مع واشنطن، وبخاصة بعدما تناقص الضغط والقلق السوري عندما أصبحت الولايات المتحدة تواجه تحديات متراكمة في سياستها تجاه العراق، وبدا وكأن خارطة الطريق لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قد أوشكت على الانهيار. مع أن القادة السوريين يأخذون في الاعتبار عمق التغيرات التي طرأت على نظرة واشنطن إلى الأحداث. وأن توجه سورية تجاه الاستجابة إلى الضغوط الأمريكية خطوة خطوة قد فشلت في إرضاء الإدارة الأمريكية، وأقنع واشنطن بأن الضغط يمكن أن يحدث نتيجة⁽¹¹⁾.

فعلى الرغم من التعاون السوري مع الولايات المتحدة في مقاومة الجماعات الإرهابية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولكنها كانت دائمة متهمّة من وجهة نظر واشنطن في استمرار اشتعال الانتفاضة في فلسطين، ووقوفها خلف حزب الله في لبنان، ومسؤوليتها عن استمرار التعتن الإيراني بشأن الملف النووي. وفي سبيل ترجمة رؤيتها الأمريكية والبناء عليها قدمت الإدارة الأمريكية جملة من الملفات العالقة التي رأت أنها تمثل مطالب أو شروطاً مسبقة يجب على سورية أن تنفذها حتى تكون ضمن محور "الخير"، ويمكن تلخيصها في عدة عناصر أساسية⁽¹²⁾.

1- توقف سورية عن التسلح تماماً، بل المطلوب الآن نزع ما يسمى أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة

الكيمائية والبيولوجية.

- 2- إيقاف ما تسميه واشنطن بالدعم السياسي والعسكري لحزب الله.
 - 3- إنهاء العلاقات بين سورية والمقاومة الفلسطينية من زواياها كافة، بما فيها طرد قادة منظمات المقاومة الذين يعيشون في دمشق وإغلاق مكاتبهم، لأنها كما تدعي واشنطن، منظمات لجماعات إرهابية لجحد أن قادها يعلنون أحياناً أنهم يرفضون الاحتلال ويطالبون باستمرار المقاومة؛
 - 4- الضغط على سورية في ملف "حقوق الإنسان"، وحماية "قيم الديمقراطية" وفق المفهوم الأمريكي له.
- ومع سقوط بغداد في التاسع من أبريل 2003، فقد شعرت سورية بقلق كبير من وجود القوات الأمريكية في العراق، الجار الجغرافي المباشر لها. إذ أصبح النظام السوري أمام موقف سياسي بالغ التعقيد. لأن سقوط العراق خسارة استراتيجية لسورية زيادة على تصفية الضغط والتهديد الذي كان العراق يمثله لإسرائيل، وشعور سورية بالتهديد والحصار المباشر⁽¹³⁾، بعد التحول الواضح في السياسة الأمريكية تجاه سورية نتيجة للتطورات الجديدة.

الفصل الثاني: تحول السياسة الأمريكية تجاه سورية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

أ- التحول في السياسة الأمريكية تجاه سورية

بدأت إدارة الرئيس بوش الابن بانتهاج سياسات الإدارات السابقة نفسها تجاه الدول العربية، ولكن قسماً من العناصر الأكثر نفوذاً (المحافظون الجدد) في إدارته رفضت الأسس التي بنيت عليها؛ بمعنى القبول بتقدم بعض التنازلات مع أنظمة، من حيث دعمها للجماعات الراديكالية أو توجهاتها المعادية للولايات المتحدة أو غياب الديمقراطية، في سبيل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي⁽¹⁴⁾. فقد اعتبرت تلك العناصر مثل هذه الترتيبات مضرّة للمصالح الأمريكية، وبالتالي وضعت أولوية عليها لها "الإصلاح" أو تغيير مثل تلك الأنظمة. فكانت سورية تمثل هذا التحول المفصلي في السياسة الأمريكية، عندما كانت تعتبر سابقاً بأن أنصاف الخطوط التي اتخذتها لإرضاء الولايات المتحدة كافية. ولكن إدارة المحافظين الجدد تطالب بعدم التساهل مع أي نظام يرمي الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط؛ ومن ثم فقد عُدت خطوات سورية الإيجابية في ناحية ما لا تعتبر تعويضاً عن خطوات سلبية في نواحي أخرى. وهذا ما قاله أحد المسؤولين الأمريكيين: "لقد اعتادت سوريا على الانفلات من عواقب سلوكها المعادي بعمل ما يهدئنا لا أكثر... إن قوانين اللعبة قد تغيرت... لن تكافأ سوريا لعمل ما هو صحيح تجاه القاعدة، فيما إذا استمرت بعمل ما هو خاطئ تجاه حزب الله أو حماس... دع سوريا تضع حداً لجميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية... عندها نستطيع التعامل"⁽¹⁵⁾.

ونتيجة لتغير النظام العراقي فقد تقوى الشعور الأمريكي بأن الضغط هو السياسة الأفضل تجاه سوريا، وبخاصة بعد أن فقدت الأخيرة القدرة على التأقلم مع الوضع الجديد ممثلاً بوجود أعداد هائلة من القوات الأمريكية على حدودها، وفقدان الدخولات من الفجارة مع العراق، وقلة أو غياب حلفاء عرب، والزعيم الجديد في المسار على الجبهة الفلسطينية الإسرائيلية مجسداً بخارطة الطريق. مما أدى إلى حمرة في التفكير لدى النظام السوري من التفسير

الإقليمي السريع. ونتيجة للحرب على العراق أيضاً، فقد ساورت واشنطن في البداية الشكوك بأن سورية تأوي مسؤولين من النظام القديم وبعضاً من أسلحة الدمار الشامل التي كانت لديه وتسهل العبور للمتطوعين للقتال في العراق (16).

وفي هذا السياق، فقد أفصح واضعوا السياسة الأمريكية بأن الولايات المتحدة سوف تستمر في الضغط على سوريا وعزلها ما لم تحدث تحولاً أساسياً في مواقفها تجاه أمرين أساسيين: العراق والعراق الفلسطيني الإسرائيلي. ولكن فشل سوريا سابقاً في التقيد بما وعدت به، وبخاصة التعهد الذي التزم به الرئيس السوري بشار عام 2001 بإغلاقه أنابيب النفط مع العراق، أدى إلى مزيد من فقدان الثقة الأمريكية، مما عزز وجهة النظر الداعية إلى انتهاج سياسة أشد صرامة. وكان ذلك ضمن رسالة وجهها وزير الخارجية الأمريكية للقادة السوريين في الثالث من أيار 2003، وكان أهم ما جاء بها: "إنكم تقفون على الجانب الخاسر: لقد خسرت دخولاً (مدانيل) من العراق، والولايات المتحدة تقود جهداً لإحياء عملية سلام أنتم لستم جزءاً منها، ولم يضغط علينا زعيم عربي واحد من أجل دعوتكم لاجتماع قمة شرم الشيخ في 2 حزيران 2003. يمكنكم تغيير سياستكم تجاه العراق، تجاه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وأن تنضموا إلينا في التحالف ضد الإرهاب. وفي هذه الحالة، فإن السوق العراقي سوف يفتح أمامكم، وبإمكانكم البدء في كسب الرأي العام الإسرائيلي، وعندما ينضج الوقت، يمكنكم أن تنضموا إلى عملية السلام، وخلافاً لذلك، يمكنكم الاستمرار في هجمكم الحالي وأن تتركوا في الخلف. لقد غادر القطر المحطلة. الخيار خياركم. سوف لن نستجديكم" (17). وأيضاً فقد رفعت واشنطن معارضتها عن قانون محاسبة سوريا وقانون سيادة لبنان في الكونغرس والذين وقعهما الرئيس بوش ليصبحا قانوناً بتاريخ 12 كانون أول 2003. وهذا القانون يشجب تأييد سوريا للمنظمات التي يسموها "إرهابية" والسماح للمتطوعين باحتياز الحدود إلى العراق، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، واحتلال لبنان، وحتى يحدث تغيير بالنسبة لهذه المسائل، فإن القانون يمنع تصدير أي أسلحة أو مواد مزدوجة الاستعمال لسورية، ومنح الرئيس قائمة كبيرة من العقوبات باستطاعته الاختيار بندين من العقوبات على الأقل. مع تحويل الرئيس صلاحية إسقاط تلك العقوبات إذا وجد ذلك "في المصلحة الحيوية للولايات المتحدة" (18).

وعندما قامت إسرائيل بشن ضربة جوية ضد ما قالت عنه بمعسكر لتدريب الفلسطينيين في سورية في الخامس من شهر تشرين الأول 2003، كانت الغارة الأولى من نوعها منذ ثلاثين عاماً، انتقاماً لهجوم تفجيري شنته منظمة الجهاد الإسلامي في حيفا موقفاً ما يقارب العشرين قتيلاً (19). والذي أزعج دمشق أكثر من الهجوم نفسه، هو رد فعل الولايات المتحدة الذي تراوح بين عدم الاهتمام وبين التلميح بغارات أخرى قادمة ما لم تصحح سوريا من موقفها. بعد أن أوضح الرئيس بوش بأن الغارة عمل دفاعي قائلاً بأن على الحكومة الإسرائيلية اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية نفسها. ومعلناً في اليوم التالي أنه "سوف نعمل الشيء ذاته في مثل هذه الحالة" (20). وقد أدى ذلك إلى التشكيك في نية الولايات المتحدة في التعامل السلمي مع سورية مع عقد المقارنة بين الغارة الإسرائيلية وبين التصرفات الأمريكية وموقفها تجاه سورية، وبين موقفها تجاه العراق في عقد التسعينيات من القرن

الماضي؛ بالنسبة للعراق وجود قانون تحرير العراق وبالنسبة لسوريا كان قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية.

لقد كان هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية بشكل منعطفاً حاداً، لكن النظام السوري اعتاد على التأزم في العلاقات مع واشنطن بين الحين والحين، واستمراره لفترات قصيرة، بسبب إرضاء واشنطن ببعض السياسات الأخرى مثل التعاون الاستخباري بينهما الذي وصف آنذاك بأنه "من الطراز الأول"، وتصويت سوريا إلى جانب الولايات المتحدة حول العراق في مجلس الأمن، وإغلاقها مكاتب الإعلام التابعة لبعض المنظمات المتطرفة الفلسطينية في دمشق. وكانت تأمل هذه الأخيرة بأن هذه الأعمال سوف تفهم كمؤشرات إيجابية وتعوض عن ما لم يعمل. ورغم ذلك كله، فقد تصاعدت لهجة الخطاب الأمريكية ضد سورية⁽²¹⁾. وما زاد من درجة الضغط على سورية آنذاك مجموعة من العوامل؛ ومن أهمها، الخطوات الإيرانية لمعالجة القلق الذي أحدثته برنامجها النووي، وقرار ليبيا المفاجئ بالتخلي عن جهودها في ميدان أسلحة الدمار الشامل، وسعيها لإقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، وكذلك جمود عملية التسوية بين سورية وإسرائيل⁽²²⁾.

ومهما يكن الأمر، فلقد أفرز احتلال العراق أرضاً خصبة لنمو الشكوك المتبادلة بين سورية والولايات المتحدة لعدة عوامل ومنها إقامتها برعاية الإرهاب، ودعمها لحزب الله، وسعيها لتطوير برامجها لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وإقامتها بالتدخل السلي في المسألة العراقية. وفي هذا السياق، فإن التصعيد الأخير في العلاقة بين الطرفين ومطالبة سورية بسحب قواتها من لبنان، وكما يقول بعض المراقبين: "هو حلقة في سلسلة الدرائع التي ما انفكت تقيمها الولايات المتحدة على سورية لأسباب ترتبط باستراتيجيتها الجديدة في المنطقة، والمتمثلة بإعادة تشكيل نظمها السياسية والثقافية بما يتلاءم ورويتها في رسم شكل جديد لعلاقات القوة في العالم، أو ما أصبح يعرف بتدعيم أسس النظام العالمي الجديد الذي تنفرد فيه الولايات المتحدة بما تراه لحل المشكلات الدولية"⁽²³⁾.

ب- هجوم المحافظين الجدد (إدارة بوش الابن) والتردد السوري

عند وصول بشار الأسد للسلطة، فإن العلاقات السورية الأمريكية تدهورت تدهوراً نوعياً؛ عندما اتخذت سورية جانب العراق وراحت تتلقى النفط العراقي خارج إطار نظام "النفط مقابل الغذاء"، بحيث أصبحت واشنطن أكثر إلحاحاً على سورية من أجل إغلاق مكاتب حماس والجهاد الإسلامي لقيامهما بتفجيرات انتحارية في إسرائيل. وغدت عملية التوفيق بين مصالح الدولتين أكثر صعوبة، وذلك مع تزايد نفوذ المحافظين الجدد الذين يتمركز معظمهم في البنتاغون.

وقد دعم المحافظون الجدد مدفوعين بعلاقتهم الحميمة مع حزب الليكود الإسرائيلي مبدأ فرض العقوبات على سورية أو استخدام القوة ضدها. وأحداث 11/أيلول أعطت فرصة جديدة لوصف أعداء إسرائيل بوصمة العداء لأمريكا دون أن يميزوا بين حزب الله الذي يهدد إسرائيل والقاعدة التي تهدد الولايات المتحدة. ولكن المعتدلين الأمريكيين المتمركزين في المراتب الوسطى في وزارة الخارجية والمخابرات المركزية وغيرها من الوكالات

الحكومية كانوا يبدون تحفظاً واضحاً حول مواجهة عسكرية مع سورية التي أثبتت كونها حليفاً مفيداً في الحرب على الإرهاب. فالمحافظون الجدد كانوا سعداء بالتضحية بمناخ التعاون السوري لقاء التزامهم بمجدول أعمالهم الليكودي وبإلغائهم أي تمييز بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية، وذلك بهدف تدمير الأرضية المشتركة بين سورية والولايات المتحدة ومحاولة عزل سورية دبلوماسياً، أو ممارسة عقوبات اقتصادية أو أعمال عسكرية لقلب النظام (24).

وبعد النجاحات الأولية الأمريكية في العراق فقد ارتفع نجم المحافظين الجدد وأخذوا يركزوا اهتمامهم صوب سورية. وكان أن شن وزير الدفاع رامسفيلد ونائبه وولفويزر حملة من الاتهامات لسورية بأنها تساند مقاومة الاحتلال. ونتيجة لذلك فقد قامت واشنطن بقصف المركز التجاري السوري في بغداد، وأول ما قامت به في العراق هو إغلاق أنبوب النفط الممتد إلى سورية، الذي كان يشكل مصدر دخل كبير لها في السنوات الماضية. وفي سؤال لبوش إذا كان من الواجب ضرب سورية فقد أجاب: "لكل وضع إحابة مختلفة، علينا بالأهم أولاً؛ إننا نتوقع تعاوناً من سورية" (25).

وفي صيف 2003 أخذت إدارة المحافظين الجدد تدعي بأن سورية لم تستجب لمطالبها، بحيث كان الثور يقرّب ما وصف بـ "أزمة أمريكية سورية". وعلى الرغم من عدم معارضة سورية لخريطة الطريق واستبعادها منها تلبية لرغبة إسرائيل، وإغلاق الحدود السورية العراقية، وامتناع حزب الله إلى حد كبير عن تحدي إسرائيل في الجنوب اللبناني بفعل الضغوط الشديدة السورية والإيرانية، وإقفال مكاتب الفصائل الفلسطينية في دمشق. وقد رد على هذه الخطوات السورية ويليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، بأن "سورية تنوهم بأن خطوات تجميلية ستكون كافية لتهديتنا قلقنا... وهذا أت من قناعة خاطئة مفادها أن انشغالنا في العراق، ومع الإسرائيليين والفلسطينيين، سيمنعنا من اتباع برنامج عمل شديد تجاه سورية" (26). والنتيجة رفض واشنطن للحوار مع دمشق.

وقد شكلت مسألة "أسلحة الدمار الشامل" مثلاً أو نموذجاً عن محاولة المحافظين الجدد، ليس معاداة سياسات سورية فحسب، بل تهديد أهم المصالح الأمنية السورية واختلاق أزمة في العلاقات السورية الأمريكية، مع أن الصواريخ السورية المزودة بالأسلحة الكيميائية ليست إلا وسائل ردع دفاعية مقابل الأسلحة النووية الإسرائيلية. ولكن المحافظين الجدد جاولوا تصوير القدرات السورية كتهديد لاستقرار الشرق الأوسط وللولايات المتحدة. حتى أنهم ادعوا بأن مواد برنامج التسليح العراقي قد نقلت إلى سورية، بدون أي دليل ملموس (27). علماً بأن سورية من الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقبلها كامل إجراءات التحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد رد وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع على المحافظين برفضه أي تفتيش على الأسلحة على الأراضي السورية مع استعداد سورية لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. ومن ثم قامت سوريا بتقديم مشروع قانون بهذا الخصوص لمجلس الأمن ولكن لم نعره واشنطن اهتماماً. وكان هدف المحافظين الجدد محاولة نزع التسليح من سورية لتكون عرضة للقوة الإسرائيلية.

لقد ولد الضغط الأمريكي تردداً ونزاعاً داخل نخبة النظام السوري في سنوات الرئيس بشار الأولى، لأنه حديث العهد بأمور السياسة في خضم ضغوط خارجية غير مسبقة، ولكن لم يتبلور العراع إلى انقسام ظاهر. وكان الرئيس بشار يريد الحيلولة دون أن تصبح سورية عاجزة عن الانسحاب مع الطموحات الأمريكية في المنطقة، وكان يأمل باستغلال الخلافات داخل الإدارة الأمريكية عن طريق القيام ببعض التنازلات والمحافظة على خط الحوار مفتوحاً مع واشنطن⁽²⁸⁾. مع أن بعض أنصار الحرس القديم وبعض عناصر الأجهزة الأمنية كانوا يناصرون فكرة تقديم بعض التنازلات إن كانت ستؤدي لفك واشنطن حصارها عن النظام. أما وزير الخارجية فاروق الشرع ف يرى بأن المحافظين الجدد همسكون بزمام الأمور في الإدارة الأمريكية فإنه لا مجال لتسوية الخلافات معها. وكذلك الحال في قضايا التسوية والإرهاب والتهديد في لبنان. وعلى أية حال، فكان الرئيس بشار يصر على أن المشكلة الوحيدة بيننا وبين الولايات المتحدة هي موضوع إسرائيل. وكأنه فهم من المسؤولين الأمريكيين أن التعاون سيقابل بالمكافآت. وقد أوضح بأن سورية لم تخرق الشرعية الدولية وليست تحت عقوبات دولية ولديها تحالفات على المستويين الإقليمي والدولي بحيث أصبحت غير معزولة، وستعمل مع الولايات المتحدة لأن عدوها الحقيقي هو إسرائيل⁽²⁹⁾.

لقد كانت الحرب الأمريكية على العراق محاولة من قبل الإدارة الأمريكية لإعادة صياغة الأوضاع القائمة في العالم العربي، لأن واشنطن كانت تعتبرها مصدراً دائماً لتفريخ الإرهاب والتطرف، وباحتلال هذا البلد العربي الرئيس وإسقاط النظام يمكن أن يساهم في تغيير الأوضاع السائدة في المنطقة. فوجودها العسكري في قلب المنطقة سيجعلها ممارسة ضغوط مباشرة بما فيها التلويح باستخدام القوة العسكرية، وكذلك تصور واشنطن أن نجاحها في إيجاد نظام حكم ديمقراطي في العراق قد يصبح نموذجاً تقتدي به باقي بلاد المنطقة. وفيما يتعلق بسورية، فإن الوجود الأمريكي في العراق يمثل تهديداً مباشراً لها مع ارتباط هذا الوجود بزيادة التصريحات الأمريكية العدائية تجاه سوريا لعدة أسباب ألقها التشابه الإيديولوجي بين الحزب الحاكم في كل من سورية والعراق، وبخاصة في ظل التحريض الإسرائيلي ضد سورية. وبالتالي فإن عدة تغييرات دخلت على البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها سورية بعد فترة قصيرة من تولي بشار الحكم في دمشق. وهناك شبه إجماع بين دارسي السياسة السورية أن "الرئيس بشار الأسد لم يتمكن من إعادة تكييف السياسة الخارجية السورية بطريقة ملائمة للتحولات التي لحقت بالبيئة الخارجية المحيطة بسوريا"⁽³⁰⁾. وبالنسبة لإدارة الرئيس بوش فإنه لم يعد مقبول لتلك الإدارة تغطية الوجود الأمني السوري في لبنان، في مقابل التعاطي الإيجابي السوري مع الملف العراقي، ولم يعد مقبولاً السكوت عن كيفية تعاطي سوريا مع الملف الفلسطيني في مقابل تهدئة الوضع على الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

الفصل الثالث: القضايا والملفات العالقة في العلاقات السورية الأمريكية وأزمة الاحتلال الأمريكي للعراق

نتيجة لتأزم وضعها في العراق، فإن واشنطن نصر على فتح ملفات عالقة بينها وبين سورية لتشديد الضغط عليها؛ محاولة فتحها وإغلاقها وفقاً لأسلوبها في حل وإغلاق خلافاتها. علماً بأنه تم التطرق إليها في مواضيع مختلفة

كجزء من العلاقة السورية الأمريكية باعتبارها متداخلة معاً في سياق تطور العلاقات بين البلدين. ولكن نوردها هنا كجزء من السياسة الأمريكية التي أرادت إعادة فتحها لممارسة المزيد من الضغط على سورية المناهضة لها في العراق. والسؤال الآن هو ما هي هذه الملفات العالقة في مجرى هذه العلاقات التي تحاول واشنطن فتحها من جديد لممارسة الضغط على سورية، وما علاقتها باحتلالها للعراق؟

أولاً: الملفات العالقة في العلاقات السورية الأمريكية

1 - ملف العلاقة السورية الإسرائيلية

يعد هذا الملف من أهم الملفات العالقة بين دمشق وواشنطن وأغدها ؛ والمهم هنا هو إعلان سورية، أملاً بتجريد المحافظين الجدد من حججهم، أنها لن تمنع من خريطة الطريق وأما مستقبل ما يقبله الفلسطينيون، مع عرضها استئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توصل عندها الطرفان لاتفاق في عهد رابين وباراك. ولكن المحافظين الجدد رأوا أن السلام والجلولان هديتان لا تستحقهما سورية، مع تأكيد الرئيس بشار على أن السلام إن لم يكن شاملاً فلن يكون⁽³¹⁾.

ونتيجة لذلك، فقد أعطت واشنطن الضوء الأخضر لإسرائيل بالضغط والتهديد على سورية، فما كان إلا أن أغارت الطائرات الإسرائيلية في تشرين الأول من عام 2003 على معسكر شبه مهجور بالقرب من دمشق ويعود للجهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة). وكانت هذه الغارة بعد هجومين على المواقع السورية في لبنان، وبعد تخليق الطمران الإسرائيلي فوق مقر الإقامة الصيفي للرئيس السوري في اللاذقية. وبعد هذا أول خرق إسرائيلي للمحاذ الجوري السوري منذ عام 1982. وكانت هذه الغارة تصعيداً حديداً يهدم القواعد التي بموجبها امتنعت الدولتان عن مهاجمة بعضهما البعض مدة 30 عاماً. والأهم من ذلك كله أن الولايات المتحدة لم تشجب الهجوم أبداً كما فعلت القوى الأخرى في العالم، ووافقت عليه بوصفه تصعيداً للضغط على سورية حتى تقبل بشروطها. وقد تضمن تصريح الرئيس بوش قوله "بأن على إسرائيل أن لا تعتبر نفسها مغلولة اليد في "الدفاع عن نفسها"، باعتبار ذلك تهديداً مبطناً لسورية وبأن الآتي أكبر⁽³²⁾. وكان المحافظين الجدد يحاولون عزل سورية وإظهارها بمظهر عدائي ثم إرغامها على الاستسلام أو تسريع الحرب ضدها.

ففي حديث مع صحيفة النيويورك تايمز (1/كانون أول/2003)، دعا الرئيس بشار إلى استئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل. وقد شك رئيس الوزراء شارون بهذه الدعوة. وكانت الجهة المستهدفة من التصريح هي الولايات المتحدة ومن أجل تحويل الضغط الأمريكي، ولكن إسرائيل غير مستعدة للموافقة على انسحاب تام من الجلولان كما تريد سورية. وكانت نصيحة واشنطن لإسرائيل "الأمر يعود إليكم. نحن لن نضغط. إذا ما تحركتم إلى الأمام، فسوف نؤيدكم وإذا لم تحركوا فسوف نؤيدكم كذلك⁽³³⁾. وقد يكون الرئيس السوري قد أراد التخلص من المطالب الأمريكية لأنه بتجديد مفاوضات السلام سيتمح سوريا حصانة ضد الضغط الأمريكي في الحظرات صعبة. وفي عام 2004 صدر عن سورية العديد من التصريحات التي تظهر فيها نوعاً من المرونة لإمكانية استئناف

العملية السلمية مع إسرائيل دون شروط. ولكن لم يكن الأمر لواشنطن ذات أولوية في وقت تأزمها في العراق⁽³⁴⁾، لذا لم تبال بتلك المرونة، ولكنها هدفت لإبقاء هذا الملف مفتوحاً لممارسة ضغوطها على سورية كييفاً ومتى تشاء.

2 - مسألة الفصائل الفلسطينية

لقد كانت سوريا على خريطة الأهداف الأمريكية منذ ما يقارب العقد من الزمن، وكانت المؤشرات تدل على أن سوريا ستكون المحطة التالية بعد العراق وإيران وليبيا والسودان. وذلك بعد وضعها على قائمة الدول التي "تشجع وتمت على الإرهاب". فقد كانت مواقف سورية المعادية لإسرائيل معروفة للولايات المتحدة، ولكن لم تفلح الأخيرة في زحزحة سورية عن سياساتها تجاه إسرائيل وبالتالي تجاه مصالحها الحيوية في المنطقة العربية. وكان من ضمن القضايا العالقة لوقت طويل بين واشنطن ودمشق مطالبة الأولى بأن تطرد سورية الفصائل الفلسطينية التي تحظى بالملاذ الآمن في دمشق، وبخاصة حماس والجهاد الإسلامي لأنهما تقومان بتفجيرات انتحارية في إسرائيل. ولكن دمشق عارضت ذلك لوقت طويل على أساس أن القواعد "العملية" للمنظمتين موجودة في فلسطين ولا يوجد في دمشق لها إلا مكاتب إعلامية، وهذه المكاتب تمثل الرأي الفلسطيني في الشتات والذي من حقه أن يكون مسموعاً. ولكن بعد زيارة وزير الخارجية كولن باول لسورية في شهر أيار 2003 وافق الرئيس بشار على تحديد نشاط هذه الجماعات. وفيما بعد هوجمت سورية على رفضها التعامل الجدي مع هذه المسألة. وكان هدف الإدارة الأمريكية هو إسكات الإصرار الفلسطيني على حق العودة لأن من شأنه تعقيد خارطة الطريق أكثر من تركيزها على وقف الأعمال الإرهابية.

3 - حزب الله ولبنان

تهتم الولايات المتحدة حزب الله بالضلوع في الهجمات التي شنت على مواطنيها في لبنان، أثناء الحسب الأهلية في ثمانينيات القرن الماضي، وتتهمه بالقيام بمجموعين بالقنابل على هدفين أحدهما إسرائيلي والآخر يهودي في بيونس آيرس في عامي 1992 و1994، مستفيداً من الدعم المادي والسياسي الذي قدمته سوريا له لفترة طويلة. وهذا ما قاله الرئيس السوري: "إننا ندعم المقاومة (حزب الله) في لبنان. هل يجب أن أخجل من ذلك؟ لقد دعمنا وسوف نواصل دعم المقاومة حتى تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا أيضاً"⁽³⁵⁾. وتخاف سورية من خطر نشوء حرب أهلية في لبنان إذا ما قامت باتخاذ إجراءات ضد حزب الله، وعلى اعتبار أنه حركة مقاومة مشروعة. علماً بأن سورية تعترف بأنها البلد الإقليمي الوحيد الذي يستطيع السيطرة على حزب الله، وهو "أفضل ورقة لدينا، وهو ورقنا الراجحة للضغط على إسرائيل"⁽³⁶⁾. فلقد تم استخدام جنوب لبنان لمدة طويلة كميدان معركة بالوكالة في حرب بالوكالة، وكانت دمشق قادرة في هذه المعركة على ممارسة الضغط العسكري على إسرائيل، وبأقل عاطرة ممكنة عبر هجمات حزب الله على "حزام إسرائيل الأمني". وبعد انسحاب إسرائيل من تلك المنطقة فقد هدف الدعم السوري استمرار عمليات حزب الله ضد حبيب مزارع شبعاً المتنازع عليه والذي استمرت إسرائيل باحتلاله، إلى إرسال رسالة مفادها أن إسرائيل لن تستطيع السلام بدون سورية.

وبعد الغزو العراقي فقد أثارت الإدارة الأمريكية بتردد متزايد الوجود السوري في لبنان (ما يقارب 18 ألف من القوات المسلحة وأعداد غير محدودة من مسؤولي الأمن) على الرغم من قرارات مجلس الأمن الداعية إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية، ولكن اعترفت بهذا الوجود المجموعة الدولية قانونياً من قبل الجامعة العربية عام 1978، وعملياً من قبل الولايات المتحدة في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية في كانون الأول 1990⁽³⁷⁾. وتبين التشدد في الموقف الأمريكي لأول مرة عندما صرح وزير الخارجية كولن باول (13/آذار/ 2003)، بأن الولايات المتحدة تريد أن ترى سورية قد سحبت جيشها من لبنان. وفيما بعد أوضحت كوندوليزا رايس (مستشارة الأمن القومي آنذاك) بأن على سورية أن تكون مستعدة وراغبة في إنهاء احتلالها للبنان وبطريقة أبعد من الخطوة خطوة في إعادة توزيع قواها⁽³⁸⁾. ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة لا تعطي أولوية قصوى لطلبها بإعادة كاملة للسيادة اللبنانية، وبأن هذا الملف اللبناني بعيداً عن ملفات العراق والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتريد أن تلعب هذه الورقة الحساسة مع سوريا من أجل الضغط عليها حول قضايا أخرى. فكان دورها الكبير في إصدار مجلس الأمن قراره رقم 1559، كورقة ضغط ضد سورية وكذريعة أمريكية للتصعيد؛ صدر هذا القرار في أوائل أيلول/ 2005 وقبل يوم واحد من قيام مجلس النواب اللبناني بالتمديد للرئيس إميل لحود مدة ثلاث سنوات. وقد جاء هذا القرار في فترة إقليمية خطيرة انزلق فيها الأمريكيون في حرب استنزاف في العراق. ويعد القرار مفترقاً وهاماً في العلاقات بين واشنطن ودمشق من جهة وبين باريس ودمشق من جهة أخرى، بعد استعجال الولايات المتحدة وفرنسا لإصداره والذي ينص على انسحاب القوات السورية من لبنان، وهو استحقاق أملاه التحدي السوري لرغبة واشنطن وباريس بانتخاب رئيس لبناني جديد وعدم تعديل الدستور. ولا يمكن تفسير صدور القرار 1559 وما تبعه من مشروع قرار أمريكي فرنسي جديد إلا لتكثيف الضغوط على سورية لحملها على الانسحاب من لبنان⁽³⁹⁾. وبالتالي فإن هذا القرار يعد "ضربة لدمشق في خاضرها الرخوة التي هي لبنان، الذي هو مكن قوتها الخارجي شبه الوحيد"⁽⁴⁰⁾. وفي المقابل، هدف القرار إلى الخيلولة دون تعديل الدستور اللبناني للسماح للرئيس إميل لحود، الذي يعد من المقربين للحكومة السورية، بترشيح نفسه لتولي فترة رئاسية أخرى. ولكن سارت الأمور على عكس ما أرادت واشنطن عندما عدل الدستور وسمح للرئيس التمديد لمدة ثلاث سنوات⁽⁴¹⁾. مما أعطى المسرر للولايات المتحدة لتصعيد خلافاتها مع دمشق. علماً بأنه في نهاية نيسان/ 2005 انسحب آخر جندي سوري من لبنان.

4 - ملف الأسلحة السورية

تتهم الولايات المتحدة سورية بامتلاكها أكثر الأسلحة الكيماوية تطوراً في العالم العربي، وأنها ما زالت تواصل تطوير قدرات هجومية بالأسلحة البيولوجية، وبالتالي فإن مخزون سورية من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً هجومياً جدياً. ولكن سورية تنفي امتلاكها لأي من أسلحة الدمار الشامل، وداعية بأنه يجب أن تبذل جهود على أساس إقليمي، بما في ذلك إسرائيل، وإلى ضرورة إصدار قرار عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص. ودون الاعتراف بأن سورية تملك مثل هذه الأسلحة، فقد أعلن الرئيس السوري بشار: "إننا بلد محتل جزئياً وبين الحين والحين نتعرض لاعتداءات إسرائيلية. ومن الطبيعي أن نبحث عن الوسائل التي تمكننا من الدفاع عن أنفسنا".

ليس من الصعب الحصول على معظم تلك الأسلحة من أي مكان في العالم ويمكن الحصول عليها في أي وقت⁽⁴²⁾. وبالتالي فإن المزاج السائد في إدارة المحافظين الجدد في واشنطن يرى استخدام ملف الأسلحة كورقة ضاغطة، بحيث أصبح تسليح سورية يحتل مكانة رئيسية في العلاقات السورية الأمريكية، وكوسيلة ضغط أمريكية ضد سوريا من فترة لأخرى. وزاد من الضغوط الأمريكية على سورية، زعم رئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون بأن لديه معلومات تفيد بأن العراق نقل أسلحة غير تقليدية إلى سورية، وذلك بعد ادعاء الجنرال يوسي كوبرفاشر، أحد مسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية في تصريح قال فيه: "إن العراق ربما يكون نقل كمية من أسلحة الدمار الشامل إلى سورية"⁽⁴³⁾.

ثانياً - الأزمة السورية الأمريكية حول العراق

من المعلوم أن الولايات المتحدة أحندتها بالنسبة لسوريا، وبخاصة بعد احتلال العراق، فقد غضت الطرف عن بقاء القوات السورية في لبنان، ولم تثر الموضوع إلا مؤخراً. وعلى ما يبدو فإن العامل الجغرافي، ووجود سوريا إلى حوار الكيان الصهيوني، مسألة محفزة للولايات المتحدة للضغط عليها⁽⁴⁴⁾، ومحاولة تأجيج الصراع معها عندما تكون في حالة خلاف معها. وقد حدث ذلك بعد غزوها للعراق.

فدعوة المأزق السوري الذي نتج عن المتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2000، تمثل في إحبار سوريا على سحب قواتها من لبنان. ولكن سلسلة الإخفاقات السورية في التكيف مع المتغيرات الجارية في المنطقة لم تبدأ في لبنان، وإنما في العراق؛ عندما دعمت سوريا علاقاتها بالعراق في الوقت نفسه الذي كان فيه الرئيس بوش يفوز برئاسة الولايات المتحدة على أساس برنامج انتخابي يضع العراق على قمة أولوياته. وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام بغداد فقد تركزت الاتهامات الأمريكية ضد سوريا على استقبال مسؤولين عراقيين سابقين والسماح لهم بتنظيم ومحوّل المقاومة العراقية من الأراضي السورية، وتحويل الحدود السورية العراقية إلى معبر سهل لجماعات المتطوعين من المتطرفين الذاهبين للعراق لمقاتلة الأمريكين⁽⁴⁵⁾. فقد بادرت واشنطن بفتح اتصالات عالية المستوى مع دمشق؛ قام وزير الخارجية الأمريكية كولن باول في مطلع شهر مايو 2003 بزيارة دمشق. وكانت هذه الاتصالات مناسبة لتقديم المطالب الأمريكية لسورية في المرحلة الجديدة. وكانت كذلك فرصة لمعالجة مشكلات الفترة السابقة، على الرغم من الميول السياسية المعتدلة لوزير الخارجية الأمريكية في تلك الفترة. فحدد باول الموضوعات التي تباحث فيها مع القيادة السورية؛ وجود مقر لمنظمات راديكالية في دمشق، وقضايا تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وإغلاق الحدود مع العراق لمنع تسرب المقاتلين والأسلحة إليه، وتسليم مسؤولين عراقيين كبار سابقين لجأوا إلى سوريا بعد سقوط النظام، زيادة على التسوية السياسية في الشرق الأوسط، التي قال إنها يجب أن تشمل كلا من سوريا ولبنان، وإن كانت الأولوية هي للمسار الفلسطيني الذي كانت خريطة الطريق المتعلقة به قد تم إطلاقها رسمياً قبل ذلك بعدة أيام. وبالنسبة لسورية، فقد قررت نتيجة هذه الزيارة إغلاق مكاتب منظمي حماس والجهاد الفلسطينييتين في سورية، إضافة إلى وعود بالتعاون فيما يخص تأمين حدودها مع العراق⁽⁴⁶⁾.

ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتجنب المزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين. والموقف نفسه تكرر تقريباً في الزيارات اللاحقة التي قام بها مسؤولون أمريكيون كدمشق وبخاصة الزيارتين اللتين قام بهما كل من وليسم بيرنز في أيلول 2004، وريتشارد أرميتاج في يناير 2005. ومن الملاحظ أن مطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان لم تكن مطروحة ضمن قائمة المطالبات الأمريكية في المرحلة التالية مباشرة لسقوط نظام صدام حسين. وقد يكون عدم الإلحاح الأمريكي في المطالبة بالانسحاب من لبنان ل يتيح الفرصة لدمشق لمقايضة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملفين العراقي والفلسطيني لحماية مصالحها والترتيبات التي أقامتها في لبنان، ولكن هذه الفرصة تم تفويتها نتيجة للخيارات السياسية السورية في العراق من جهة، وإخفاقها في تقوية جبهة حلفائها في لبنان من جهة أخرى. والولايات المتحدة لم تكن متعجلة في فتح ملف الوجود السوري في لبنان وذلك بسبب الوضع القوي الذي تتمتع به دمشق هناك والذي أتاح لها القيام بمهمة ضبط أداء حزب الله والسيطرة على السلاح الفلسطيني في عيinat لبنان.

وعلى الرغم من التعاون السوري مع واشنطن إزاء العراق وبعض القضايا الإقليمية والدولية، فإنه لم يرفع عنها لدى الإدارة الأمريكية وصمة مساندتها للإرهاب. وزاد الأمر على ذلك بأن القمت سورية بعد سقوط بغداد بأنها تحمي عناصر من النظام العراقي داخل أراضيها، وأنها تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل، على الرغم من النفي السوري. وقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز يوم 5/يناير/2005 عن مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية قولهم: "عقوبات جديدة ضد دمشق لحثها على فرض إجراءات صارمة" على العراقيين المقيمين بها، السذين تتهمهم واشنطن بتقديم العون للمتمردين في العراق⁽⁴⁷⁾.

وعلى الجانب السوري، فإن تكلفة الاحتلال الأمريكي للعراق وعدم تحقيق نصر سهل، كان الهدف الرئيسي من قرار سورية بتقديم الدعم والمساعدة لجماعات المقاومة العراقية، لتعكس في النهاية مصلحة سورية حقيقية لأنها كانت تخاف من نجاح أمريكي سهل وقليل التكلفة من الممكن أن يؤدي إلى تعزيز موقف المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية بحيث تشجع واشنطن على تكرارها بالنسبة لسوريا. ولكن بعدما انتقلت أغلب الدول العربية من سياسة الممانعة (كانت تمتنع في البداية عن التعاون مع واشنطن) إلى مرحلة أخرى أظهرت فيها قدرأ معتبراً من الاستعداد للمساعدة على تحقيق الاستقرار في العراق، استمرت دمشق في اتباع السياسة نفسها، حتى ولو أنها قدمت "ما يمكن اعتباره تنازلات لفظية للولايات المتحدة"⁽⁴⁸⁾. وما وضع سورية في مواجهة مباشرة، هو حقائق الجغرافيا والسكان التي أتاححت الفرصة لمعارضة السياسة الأمريكية في العراق بأساليب أكثر فعالية مما كان ممكناً بالنسبة لدول عربية أخرى. وقد يكون خطأ سورية في أنها اتبعت نفس السياسة تجاه العراق لفترة أطول مما كان ضرورياً لتحقيق أهدافها. فقد كان من الممكن لسورية الكف عن اتباع هذه السياسة عند المرحلة التي انكسرت فيها اندفاعة المحافظين الجدد في واشنطن لتجنب تصعيد المواجهة ضدها؛ فعندما انكسرت شوكة الإيديولوجية للمحافظين الجدد، بعد تعقد الوضع في العراق، كان التراجع في حدة التهديدات الأمريكية ضد دول عديدة في الشرق الأوسط⁽⁴⁹⁾. ولكن هذا التراجع لم ينطبق على سورية التي أصبحت سياساتها تمثل تحدياً للولايات المتحدة بغض

النظر عن المحتوى الإيديولوجي لهذه السياسة، مما أدى إلى زيادة الضغوط الأمريكية على سورية وبأساليب متعددة. ففي أواخر العهد الأول لإدارة الرئيس الأمريكي بوش قامت الخارجية الأمريكية بآخر أعمالها في ترتيب حقيبة العلاقات السورية الأمريكية لتحفيز الحوار الإيجابي مع دمشق، ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع بشكل دراماتيكي ليلجأ النظام الجديد للإدارة منذ مطلع عهدها الثاني إلى سياسة تصعيد التوتر مع دمشق، وتبني نظرية "إضعاف سورية"⁽⁵⁰⁾، منذ حادث تفجير حافلة في محيط مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ 19 آب 2003، عندما أعلن بول برمر أنه من بين 248 مقاتلاً أجنبياً اعتقلتهم قوات التحالف، 123 منهم كانوا سوريين⁽⁵¹⁾.

كما أن سورية رفضت الإقرار بشرعية الاحتلال الأمريكي مع إنكار أن يكون لديها مبلغ يقارب 3 مليارات دولار كما تدعي الولايات المتحدة، التي نقلت إلى البنوك السورية قبل الحرب، وأصررت على أنها لن تعيد ما لديها إلا لحكومة عراقية شرعية. وفي الوقت نفسه أبدت سورية تعاوناً مع المحاسبين الذين يحاولون اقتفاء آثار تلك المرحودات. وبالنسبة للتعاون مع مجلس الحكم المؤقت الذي عينه الأمريكيون، فقد رفضت سورية الاعتراف بشرعية المجلس، ولكنها لم تكن تريد قطع ما يربطها بالعناصر العراقية التي كانت بقدر أو بآخر وتبعاً لمصالحها تتعاون مع الاحتلال الأمريكي، وبالأخص الأكراد وبعض الشيعة، وسرعان ما صارت الاستراتيجية الظاهرة قائمة على تقديم الدعم السياسي (وليس المسلح) للمقاومة العربية التي يغلب عليها الطابع السني، مع وجود تعاون غير رسمي مع الجماعات الأخرى داخل مجلس الحكم التي تربطها بسورية روابط تاريخية. وكل ذلك من أجل محاولة إقناع واشنطن بضرورة التعاون مع سورية لتحقيق الاستقرار في العراق⁽⁵²⁾. وتأمل سورية من كل ذلك أن تخرج بنتيجة عراقية مقبولة؛ لأنه إذا استمرت المقاومة في العراق فمن المرجح أن الولايات المتحدة لن تهاجم سورية. وإن حلت الديمقراطية في العراق فإن سورية ترى بأن علاقاتها مع معظم القوى الداخلية فيه يمكن أن تضمن عراقاً صديقاً لها. كل هذه الحيرة والتردد عاشتها العلاقات السورية الأمريكية في موضوعاتها الأساسية، لأن سورية كانت ترى في غزو العراق إصراراً أمريكياً لبناء أول قاعدة عسكرية آمنة في مركز موارد الطاقة في العالم⁽⁵³⁾.

ونتيجة لذلك، فقد وصف الناطق باسم الخارجية الأمريكية (آدم إيرلي) سورية "بالمثيرة للمشاكلات والهمها بأنها عنصر عدم استقرار في المنطقة"⁽⁵⁴⁾. وقد قال نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وليام بيرنز في شهادة له أدلى بها في الثلاثين من أكتوبر 2003م أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ: "إن علاقات الولايات المتحدة مع سوريا يجب أن تتحدد من خلال أربعة أهداف رئيسة للولايات المتحدة في المنطقة، وتشمل: - قيام عراق مستقر ومزدهر، وجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان معا في سلام، إنهاء خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، الإصلاح السياسي والاقتصادي لتثبيت دعائم السلام في المنطقة"، فقد انتقد بيرنز في حينها سورية على "سجلها السيئ" بالنسبة لهذه الأولويات الأمريكية الأربع⁽⁵⁵⁾.

وجعل القول بأن السلوك السوري إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق كان ينم عن معارضة حقيقية للحرب على أمل إغراق واشنطن في مستنقع العراق، والرغبة في إكساب نظامه مزيداً من الشرعية. فقد أكد الناطق باسم الخارجية السورية أن سورية "انتحرت أن تكون إلى جانب شعب العراق الشقيق الذي يواجه غزواً غير مشروع

وغير مبرر، حيث تركب بحق هذا الشعب الصامد كل أنواع الجرائم ضد الإنسانية⁽⁵⁶⁾. ولكن هذا الوضع لم يرض واشنطن مما أدى إلى انساع الفجوة بينهما، وازدياد الضغوط الأمريكية على سورية إما بفتح ملفات عالقة قديمة أو محاولة إضعافها إقليمياً ودولياً أو التدخل في شؤنها الداخلية، بمسلسل ضغوط مستديرة.

الفصل الرابع: استمرار مسلسل الضغوط الأمريكية على سورية وبخاصة بعد مقتل الحريري

كما يقول أحد الباحثين: على الرغم من حالات المد والجزر التي مرت بها العلاقات السورية الأمريكية، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أودى بإمكانية إطالة فترة المد في هذه العلاقات في ظل حالة الاستقطاب التي تطغى على العلاقات السورية الأمريكية، التي وصلت إلى أعلى معدلاتها عطفاً على تعقيدات الملف السوري-اللبناني⁽⁵⁷⁾، وبخاصة في مسألة مقتل الحريري. وعلى ما يبدو، فإن القيادة السورية تنتهج هذه الأيام في مواجهة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية المكثفة سياسة مزدوجة تقوم في آن واحد على امتصاص تلك الضغوط ومحاولة سحب البساط من تحت بعض ذرائعها، وعلى التلويح بسياسة الردع، أو ما يسمى في المعجم العسكري بسياسة الردع السلمي التي تعني "الرد على كل هجوم محتمل بمائل وبصورة فورية دونما الحاجة إلى اتخاذ قرار". ونظرياً، تمتلك سورية كما يقول المحللون العسكريون الاستراتيجيون قدرات الردع. وقد تكون هذه القدرات هي ما سماها وزير الخارجية فاروق الشرع بـ "أوراق" لم تستخدمها سورية، لكنها ستستخدمها في وقتها⁽⁵⁸⁾.

أ - مسلسل الضغوط الأمريكية على سورية

تواصل الولايات المتحدة فرض الضغوط على دمشق بسبب تشدها في مسألة الصراع العربي الفلسطيني، واستمرار معارضتها لشن الحرب على العراق، بحيث أصبحت سورية مستهدفة من قبل الولايات المتحدة. وكان استدعاء السفارة الأمريكية مارجريت سكوبي علامة أساسية بعد اغتيال الحريري تدل رمزيا على اتجاه الإدارة الأمريكية في فترة الثانية للتعامل مع دمشق، باعتبار أن لعبة التفاهم حول العراق قد انتهت⁽⁵⁹⁾. فكانت السياسة السورية تجاه الاحتلال العراقي، ووجودها في لبنان قد أعطى الولايات المتحدة الفرصة لتوجيه العداء والضغط عليها. ثم جاء اغتيال الحريري (2004/2/14) ليقدّم للولايات المتحدة الممر لا يتردد سورية وتهديدها عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي⁽⁶⁰⁾. وفي الوقت ذاته، فإن سورية حاولت، في الظاهر على الأقل، أن تبسّدوا أكثر تعاوناً مع السياسة الأمريكية، محاولة إقناع الإدارة الأمريكية بأنها تخشى من الوصول إلى حائل عدم الاستقرار الشامل في العراق. وتحت الضغوط الدولية، وبخاصة الأمريكية، ساعدت الحكومة السورية في أن يبدل المواطنون العراقيون المغتربون في سورية في الانتخابات التي جرت بتاريخ 30 يناير 2005، باعتباره أول تصويت حر عرفته سورية⁽⁶¹⁾.

ومع ذلك استمرت التصعيدات الأمريكية خلال قمة الأمم المتحدة الأخيرة، عندما صرح السفير الأمريكي في العراق زلماي خليل زاد في مؤتمر صحفي بواشنطن الإثنين 12-9-2005، بأن صير بلاده تجاه سوريا نفد،

قائلاً إن جميع الخيارات مطروحة في التعامل مع دمشق بما فيها الخيار العسكري، وذلك لأن سوريا "تحولت إلى مركز لنشاط المسلحين في العراق"، مع أنه لم يُعط -السفير- أي أدلة على إقاماته لسورية⁽⁶²⁾. وذلك لزيادة الضغط على الحكومة السورية.

وفي 2005/5/6م أعلن الرئيس الأمريكي تهديد العقوبات الاقتصادية التي سبق أن فرضتها واشنطن على سوريا في 11/مايو/2004، متهمًا إياها بدعم ما أسماه الإرهاب، وسعيها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وتقويض الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في العراق، ومواصلة "احتلال" لبنان. هذا زيادة على سياسة العقوبات، فقد أسفرت الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن إصدار مجلس الأمن في 9/3/2005 القرار رقم 1559، الذي طالب سوريا بسحب قواتها من لبنان وتشكيل لجنة تحقيق دولية باغتيال الحريري؛ فقد حملت واشنطن سورية مسؤولية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، ومطالبها بسحب قواتها بشكل نهائي من الأراضي اللبنانية⁽⁶³⁾.

ب- مقتل الحريري ولجنة التحقيق الدولية

لقد كان تشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس بشأن عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق يأتي ضمن السيناريو الأمريكي للضغط على سورية، فالهدف من اللجنة هو إيجاد الغطاء الدولي لأي عمل عدائي ضد سورية⁽⁶⁴⁾. فتجربة الإدارة الأمريكية في العراق كشفت لها أهمية الغطاء الدولي لاكتساب تصرفاتها شرعية، ولتزعج الرئيس بوش الفريق بعد أن فقدت طروحاته عن الديمقراطية والعدالة مصداقيتها⁽⁶⁵⁾. ففي يوم 25 أكتوبر 2005 بدأ مجلس الأمن الدولي بمناقشة تقرير القاضي ميليس. وقبل ذلك يومين قامت واشنطن ودمشق بالهجوم حول هذا التقرير. فقد استغلت الولايات المتحدة الوقت للضغط على مجلس الأمن بأن قدمت مشروعاً بشأن فرض العقوبات على سورية دولياً ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ موقف متشدد تجاهها. وفي المقابل، بعث الرئيس السوري برسالة إلى جميع دول أعضاء مجلس الأمن قائلاً بأن سوريا بريئة. والدول الكبرى انقسمت إلى قسمين؛ الولايات المتحدة وبريطانيا مقابل فرنسا وروسيا. الرئيس السوري بشار قال أن التقرير نتاج سياسي في رسائله لأعضاء مجلس الأمن. وقال بوش أن شن العمل العسكري خيار أخير، مع أن التقرير يبين تورط سوري في اغتيال الحريري. وقال كوفي عنان: لا يزال أماننا شوط من الطريق، أما الرئيس الفرنسي فقد قال في مكالمة له مع بوتين أنه اقترح بأن فرنسا وروسيا تؤسسان جهة موحدة لحماية سوريا تجنباً لفرض العقوبات عليها⁽⁶⁶⁾. وفي مقابلة مع الرئيس السوري أجرته محطة CNN قال، "أنه من المستحيل أن يكون قد أصدر أمراً باغتيال(الحريري)". ولا علاقة لنا بهذه الجريمة. وعندما تتوصل لجنة التحقيق إلى إثبات تورط أي من تنبئ عليه التهمة... سيحاكم أمام القضاء السوري أو محكمة دولية"⁽⁶⁷⁾.

وعلى الرغم من التحاوب السوري الإيجابي مع رئيس فريق التحقيق ديتليف ميليس، فقد بدا أن المسؤولين الأمريكيين في الخارجية يعكفون على إعداد صيغة جديدة لعقاب سورية وترك تنفيذها للرئيس الأمريكي بما

يتماشى مع المصلحة الأمريكية. وذلك لأن كلا من واشنطن وباريس يسعيان لممارسة أكبر ضغط سياسي على سورية وإقحامها بأفأ غير متعاونة وغير متجاوبة مع رئيس فريق التحقيق، وتورط بعض السوريين في اغتيال الحريري، في ظل الوضع المتأزم والمعتد بين البلدين، وبخاصة بعد مطالبة 31 نائباً في الكونغرس بتفعيل بنود وثيقة العقاب خاصة في بنودها الاقتصادية والتجارية مع بدء فرض حصار سياسي شامل على سوريا سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، وربط ذلك بآلية تنفيذ نص القرار 1559 الذي ما زالت فرنسا والولايات المتحدة تعلنان أن سوريا لم تنفذه بالكامل⁽⁶⁸⁾. وكانت قد قامت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس قبل صدور التقرير بجولة إلى كل من روسيا وفرنسا والأمم المتحدة وذلك لحشد موافق هذه الدول عند عرض التقرير، وقد صرحت وهددت بإجراءات سياسية واقتصادية ضد سورية ولم تستبعد العمل العسكري⁽⁶⁹⁾. وبالتالي، فقد زاد اغتيال رفيق الحريري من وطأة الضغوط على التحالف الإيراني السوري، وذلك من خلال إطلاق التهديدات لكلا الدولتين⁽⁷⁰⁾. مع العلم بأن أحدث الجهود الرامية إلى تعزيز هذه الروابط الإستراتيجية كانت خلال زيارة رئيس الوزراء السوري ناجي العطري إلى طهران في 2005/2/15، بعد يوم واحد من اغتيال رفيق الحريري. وخلال الزيارة اقترح العطري إقامة جبهة سورية إيرانية في محاولة لمواجهة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على سورية، التي ساءت العلاقات معها بعد اغتيال الحريري، زيادة على مواجهة الضغوط التي خلفتها المظاهرات الكثيفة الراضية للوجود السوري في لبنان. ويدل على ذلك المظاهرة الأخيرة التي شارك فيها مليون شخص من اللبنانيين، والتي بعدها سحبت سورية جميع قواتها من لبنان في 30 نيسان⁽⁷¹⁾.

وحاولت واشنطن دفع مجلس الأمن لإصدار قرار شديد ضد سوريا، وكان ذلك صعباً لعدة أسباب⁽⁷²⁾: أ- عدم وضوح الكثير من الأدلة التي أوردها التقرير ب- رفض فرنسا للعقوبات على سورية قبل استكمال التحقيق ج- تأكيد كوفي عنان أن مجلس الأمن هو الذي سيقرر سبل معالجة قضية الحريري، وأن لجنة التحقيق تلعب دوراً فنياً فقط.

ولذلك فقد دعم تقرير المحقق الألماني ديتليف ميليس موقف الحكومة الأمريكية الذي طالما دعا سوريا إلى إظهار حسن النية بالتعاون فيما يتعلق بالملف اللبناني زيادة على المطالب الأمريكية المتكررة لدمشق بضرورة ضبط حدودها مع العراق ومنع تسلل المقاتلين، ووقف دعم المنظمات الفلسطينية التي تعارض عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق في واشنطن بخصوص كيفية التعامل مع سوريا في ضوء تقرير ميليس المبدئي⁽⁷³⁾. ويرى فلينت ليفرت زميل الدراسات الدولية بمعهد بروكنغز (مستشار الرئيس السابق كلينتون للشرق الأوسط) أن سوريا تمثل مشكلة للولايات المتحدة على مستويين: الأول؛ تكتيكي ويتعلق بكيفية حصول الولايات المتحدة على ما تريد من الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمعاقبة سورية على الرغم من وجود معارضة داخل مجلس الأمن من قبل الصين وروسيا والجزائر. والثاني؛ إستراتيجي ويتمثل في كيفية حصول الولايات المتحدة على ما تريد من النظام السوري⁽⁷⁴⁾.

ج-تداعيات تقرير لجنة التحقيق

لقد شكل نشر تقرير القاضي ميليس، الذي يوجه شبهة تورط بعض المسؤولين الكبار السوريين في عملية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، ضربة معنوية كبيرة للسلطة السورية وليكسر عزلة النظام الخارجية، وذلك بعد أن عمق تحالف المعارضة على مختلف أطرافها عزلة النظام الداخلية. وكان ذلك عندما بدأ الحديث عن تشكيل لجنة تحقيق دولية وبمحاولة سورية نفي الحكومة اللبنانية عن الموافقة عليها. وعندما أقر مجلس الأمن تشكيل اللجنة ترددت في التعاون معها، إلى أن أعلن القاضي ميليس بأن سورية لا تتعاون مع لجنة التحقيق، وعندما ردت السلطات السورية بأنها أرسلت موافقتها على التعاون، لكن لأسباب تقنية تأخر الرد وأعلنت استعدادها للتعاون من جديد، أحاطت هذا التعاون بجملة من الشروط والحفظات المتعلقة بقضايا السيادة الوطنية والقوانين السورية الخاصة بالتعامل مع الموظفين السوريين لدرجة جعلت هذا التعاون يبدو، في نظر اللجنة والرأي العام الدولي معاً، "وكأنه مفروض عليها بالرغم منها، وأنها، كما ذكر التقرير، قبلت بالتعاون شكلياً لكنها قررت أن لا تقدم أي معلومة تعيد اللجنة أو تساعد على التقدم في تحقيق هدفها. وقد وصل ذلك إلى دفع القاضي ميليس إلى حد اتهام وزير الخارجية السورية ونائبه مع إعطاء معلومات كاذبة بهدف تضليل اللجنة"⁽⁷⁵⁾. لأنه كان يشاع في أروقة الأمم المتحدة بأن "الهدف من التحقيق هو النيل من سوريا لا الوصول إلى الحقيقة"⁽⁷⁶⁾.

بعد تداعيات تقرير ميليس، وإصدار القرار 1636 في مجلس الأمن لتمديد مهمة اللجنة، كان الرد السوري حيال هذه الأحداث بخطاب ألقاه الرئيس بشار الأسد ليوضح هذا الموقف وليبين ملامح السياسة السورية في هذه المرحلة الحرجة؛ حيث قال: "مبدأنا لا يزال ثابتاً في التعامل الإيجابي مع المنظمات الدولية وقراراتها، ومع لجنة التحقيق انطلاقاً من ثقتنا بأنفسنا وبصحة مواقفنا وبراءة سورية من كل الاتهامات التي أطلقت عليها... مهما قمنا بأعمال ومهما تعاوننا، ستكون النتيجة بعد شهر أن سورية لم تتعاون، يجب أن نعرف هذه الحقيقة أعجبتنا أم لم تعجبنا، يجب أن نكون واضحين، لا يجوز أن نظمر رأسنا في الرمال ولا نرى الحقيقة... كنت أقول هذا الشيء للمسؤولين الأمريكيين في السابق: إذا كان لديكم صفقة، وانتم تحبون الصفقات، تفضلوا واطرحوا هذه الصفقة عليّ وأنا سأعرضها على الشعب، وإذا وافق الشعب فلا مشكلة لدينا"⁽⁷⁷⁾.

وكان رد الرئيس بوش على الخطاب أن حمل عليه بشدة، وطالب سورية "بالتوقف عن تخويف لبنان والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية. رجاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية آدم اربليسي قوله: "لقد تابعنا الخطاب (الأسد). إنه مروع ومشين"، وأضاف "إن ملاحظات الأسد لا يمكن النظر إليها إلا على أنها تحد لقرارات مجلس الأمن الدولي"، وأردف قائلاً "لنتذكر بداية أن المجتمع الدولي كان واضحاً جداً: على سوريا أن تتعاون كلياً مع تحقيق لجنة ميليس وثانياً أن تضع حداً لكل تدخل في الشؤون اللبنانية"⁽⁷⁸⁾. كان ذلك بعد طلب لجنة التحقيق ضرورة التحقيق مع خمسة متهمين سوريين بعد تمديد العمل للجنة. وفيما بعد، أكدت المصادر السورية والعالمية أنه تم الاتفاق للاستماع للشهود السوريين الخمسة في العاصمة النمساوية فيينا، كطريقة لحفظ

السيادة السورية والحقوق القانونية للشهود وذلك في إطار عمل لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري. وذلك بعد أن تلقى السوريون "ضمانات من عضو بارز في مجلس الأمن، يعتقد أنها روسيا"⁽⁷⁹⁾. وقد تم استجواب الشهود بالفعل، وصدر التقرير الثاني للجنة متهمه سورية ببطء التعاون ومطالباً إياها بالتعاون مع اللجنة وفق قرار مجلس الأمن الجديد (1646) ومعداً لعمل اللجنة بالإجماع لسنة أشهر أخرى.

وبخلاصة ذلك، أن مشاكلات سورية مع الولايات المتحدة لم تبدأ منذ اغتيال الحريري، ولكنها بدأت منذ زمن بعيد وتفاقت بعد الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق ثم احتلاله؛ ازدادت المشاكلات لأنها رفضت التعاون العسكري مع واشنطن، لأن العراق يشكل بعداً إستراتيجياً لسورية تجاه إسرائيل، لذلك بدأت الولايات المتحدة تكيل التهم لسورية بجوازها أسلحة الدمار الشامل العراقية واستقبالها رجال من النظام العراقي السابق. وكان ذلك نتيجة لتأزمها العسكري والسياسي في العراق. ولو تعاونت سورية مع هذا المشروع، "كان سيؤدي إلى بقاء القوات السورية في لبنان ربما لعقود قادمة. وسيزيل أسم سورية من قائمة الدول المساندة للإرهاب، ويفتح أبواب البيت الأبيض أمام الرئيس بنسار الأسد"⁽⁸⁰⁾. وهذه الأيام تشعر سورية بأنها قد أصبحت مطوقة من جميع الجهات، في الوقت الذي بدأت الضغوط الدولية تشتد عليها بعد اغتيال رفيق الحريري، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 1559 القاضي بتشكيل هيئة تحقيق دولية والانسحاب من لبنان، وما يدور في مختلف الأوساط السياسية عن دور سوري في القضية، وبخاصة بعد محاولة سورية تدعيم تعاونها مع الجانب الإيراني لأن من مصلحة البلدين إبعاد القوات الأمريكية عن العراق⁽⁸¹⁾. والحقيقة أن ما قامت به الولايات المتحدة هو لضمان تحقيق مشاريعها وخططها في المنطقة وإصرار المحافظين الجدد على القضاء على كل من يناهض الوجود أو المصالح الأمريكية، وكان التعامل مع سورية ترجمة لتلك التوجهات⁽⁸²⁾.

الخاتمة: العلاقات السورية الأمريكية واحتمالات المستقبل وتطوراتها

من المتوقع أن تكون العلاقات الأمريكية السورية متوجهة إلى صدام وبخاصة بعد ظهور نتائج التحقيق الأولي في قضية اغتيال الحريري وتمديد عمل اللجنة لمدة ستة شهور أخرى، وستحاول واشنطن توظيف هذه النتائج سياسياً مستغلة أدوارها التقليدية بدءاً من مجلس الأمن وانتهاء ببعض الدول العربية، من أجل زيادة الضغط السياسي على دمشق لتنفيذ أجندة المطالب الأمريكية التي تحتويها الملفات العالقة، مع أن واشنطن ترى أن النظام السوري لن يكون قادراً على الإيفاء بهذه الشروط المطروحة في هذه الملفات، لأن النخبة الحاكمة ليست مؤهلة لتحقيقها، وبالتالي فإنها تبحث عن خيارات أخرى لمواجهة الأوضاع الجديدة، وتلك التي ستنشأ بعد استكمال لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري لعملها. وإذا لم تفلح السياسة عبر الحلفاء فإن عصا إسرائيل جاهزة لتضرب. ولكن إذا استطاعت سورية استثمار أوراق القوة التي تمتلكها فقد يؤدي ذلك إلى إمكانية إسقاط المشروع الأمريكي في المنطقة؛ من خلال العلاقات الاستراتيجية مع حزب الله مروراً بالموقف المساند سياسياً على الأقل للمقاومة العراقية،

وانتهاء بالمقاومة الفلسطينية. هذا إضافة إلى التعاون السوري الإيراني لأن كلا الدولتين مستهدفتان من قبل الإدارة الأمريكية في مشروعها الشرق الأوسطي. وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، فإن حالة اللاسلم واللاحرب أصبحت الحالة التي تمر بها العلاقات السورية الأمريكية⁽⁸³⁾.

وتفسر ذلك، فإنه يطرح الآن في الأوساط السياسية الأمريكية عدة خيارات أو سيناريوهات للتعامل مع سورية، وبما يتلاءم مع المتغيرات الدولية التي حدثت بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبخاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق⁽⁸⁴⁾.

1- "الخيار القذافي"، ويقصد به تعديل توجهات النظام السوري بالتدرج عبر تطويره وتطويره ورسم أدوار جديدة له وبما يتلاءم مع الانقلابات الاستراتيجية التي حدثت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ويحظى هذا الخيار بدعم واسع من جانب وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. الوكالة تقول إن تعديل النظام بالتدرج سيحفظ لواشنطن "الكنوز الاستخباراتية" السورية في المعركة ضد الإرهاب. والوزارة تقول إن هذا التعديل سيقي الباب مفتوحاً أمام "شراكة السلام" الحقيقية الموجودة بين سورية وإسرائيل منذ 30 عاماً.

2- "الخيار الصدامي"، ويقصد به تغير النظام بالقوة، من خلال القيام بعملية عسكرية واحدة سريعة وقاضية. لهذا الخيار دعاء ومتحمسون في البيت الأبيض الذي يسيطر عليه المحافظون الجدد، ولدى أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي. وقد كشف مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن النقاب بعد اغتيال الحريري عن أن وزارة الدفاع الأمريكية انتهت مؤخراً من وضع خطة لتوجيه ضربة عسكرية ماحقة واحدة إلى سورية⁽⁸⁵⁾، بهدف حرمان المقاومة العراقية من عمقها الاستراتيجي الوحيد. وتطور هذا السيناريو بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وذلك بعد فرض شروط عدة على سورية من التحقيق الدولي بجرمة الاغتيال إلى تغيير كل السياسات الخارجية والأمنية والاقتصادية السورية، والتي لن تستطيع سورية تلبيةها فستعتمد واشنطن وحلفاؤها إلى تضييق الخناق حولها وصولاً إلى توجيه الضربة العسكرية، وهذا ما عبر عنه سفير الولايات المتحدة لدى العراق، عندما قال: "بدأ صبرنا في النفاد"، ورفضه "استبعاد ضربة عسكرية" لسورية⁽⁸⁶⁾. وتشير التقديرات العسكرية أن الجيش السوري سيهزم خلال أيام مما يؤدي إلى سقوط النظام، وبعد فترة احتلال قصيرة تعود القوات الغربية إلى بلادها على أن تبقى قوات صغيرة في كل من سورية والعراق، وعلى أن يتم جلب قوات عربية وإسلامية للمساعدة على إعادة بناء سورية. وتؤكد صحيفة واشنطن تايمز الناطقة باسم المحافظين الجدد، تشجيع نشوب اضطرابات شعبية داخلية تشمل حفر الأكراد والدروز وبعض القضاة السنية الإسلامية على شق عصا الطاعة على النظام مع وعود بدعم عسكري أمريكي.

3- "الخيار البروزي" -تيمنا بالرئيس الباكستاني برويز مشرف-، ويقصد به تنفيذ "انقلاب قصر" في دمشق، يعاد فيه بناء النظام من جديد من خلال الاستفادة من تجربة النظام في العراق. يعد هذا الخيار هو المفضل لدى وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية، في حال فشل الخيار "القذافي" لأن هاتين المؤسستين هما أصدقاء كثر في النخبة الحاكمة السورية قد يكونوا مستعدين للقيام بـ "انقلاب القصر"، ثم تغيير التوجهات

الداخلية والخارجية السورية، لكي تحصل سورية مقابل ذلك على علاقات دبلوماسية وطبيعية مع الولايات المتحدة، ومساعدات واستثمارات مالية، وضمانات لبقاء النظام.

والسؤال المطروح هنا أي من هذه الخيارات سيسود؟ يعتمد ذلك، كما يقول المراقبون السياسيون، على مسألتين؛ المسألة الأولى هي طريقة السلوك السوري وبخاصة في لبنان، فإذا اتضح أن دمشق تنوي خوض معركة بقاء نظامها الحالي عبر تفجير لبنان، فإن الخيار الصدامي سيصعد بسرعة قصوى إلى رأس الأولويات. والمسألة الثانية، جدول الأعمال الأمريكي الفرنسي البريطاني والذي ستفاسم بموجبه الدول الثلاث مناطق النفوذ في سوريا ولبنان والعراق. والنتيجة أن كل الخيارات مطروحة على الطاولة⁽⁸⁷⁾.

وفي السياق نفسه، يمكن القول، أن هناك قراءتين⁽⁸⁸⁾ لاتفاق العلاقات السورية الأمريكية في هذه المرحلة؛ القراءة الأولى: تقول بأنه يمكن لسورية أن تتطلع إلى مهادنة مع الولايات المتحدة، بشرط قيام دمشق بالاستجابة للقسم الأكبر من المطالبات الأمريكية، وبخاصة تلك التي لا تعتبرها أمريكا مصالح جوهرية بالنسبة للنظام الحاكم في دمشق بحيث تكون متحسبة في كل الظروف لمقترحات المتشددين داخل الإدارة الأمريكية الذين لا يميلون لمهادنة دولة متهمة بالإرهاب.

أما القراءة الثانية، فتقوم على إمكانية التعامل بنجاح مع الزعة الراجحانية الأمريكية التي سوف تسود في النهاية، وذلك بتعلق أمل أكبر على السياسة الأمريكية، لأن الأمريكيين أكثر حكمة وعقلانية في تقدير الدور السوري في الشرق الأوسط. وذلك بناء على خبرة العلاقات بين الطرفين طوال ما يقارب الثلاثة عقود السابقة. وتوضح خبرة العاملين الماضيين أن القيادة السورية انحازت إلى القراءة الثانية دون أن تدرك الإطار الأكبر لصورة الوضع الإقليمي والدولي الذي تغير من حولها.

ويرى محللون آخرون أن الأمور المتعلقة بمصر النظام القائم قد تنجلي برمتها بعد النصف الأول من عام 2005، لأن سوريا كانت بالنسبة للولايات المتحدة "الثمرة دانية القطف" في عام 2004 على حد تعبير جوشوا لانديس، الباحث الاستراتيجي الأمريكي. فهل تسقط هذه الثمرة في العام الجديد، 2006؟ يعتمد ذلك على عدة عوامل أهمها: التطورات الداخلية في سوريا (وإمدادها في لبنان)، وطبيعة توجهات إدارة بوش. مع أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قد أقر في حوار خاص مع "العالم الآن" بأن الإدارة الأمريكية تمارس ضغطاً كبيراً على الحكومة السورية حالياً، ولا يوجد للولايات المتحدة خطط لتنفيذ عمليات عسكرية داخل سورية لملاحقة التمرد المسلح. وقال أن إيران وسوريا لا يلعبان دوراً مساعداً لوقف الدعم "للتمرد المسلح" في العراق⁽⁸⁹⁾. وقال أن السوريين لا يخدمون أنفسهم باستمرار السماح بتقل عناصر التمرد المسلح عبر حدودهم. مع المطالبة بأن يدع النظام السوري لأية مطالب يفرضها التحقيق الدولي في قضية اغتيال الحريري في نهاية التحقيق. ويحتوي هذا المطلب أن يتم استجواب المشتبه فيهم من شخصيات سورية وتقديمهم للمحاكمة في أي دولة أوروبية.

وبناء على ما سبق، نلاحظ تبين رؤى المراقبين وتنوعها حول مستقبل العلاقة السورية الأمريكية⁽⁹⁰⁾؛ فمنهم من يرى أن الولايات المتحدة ستؤدي إلى إضعاف النظام دون إسقاطه، وعدم إقحامها على ضرب سورية عسكرياً

لأن المقاومة العراقية قد شلت حركتها. وبناء عليه، فإن واشنطن تستخدم استراتيجية إضعاف النظام دون إسقاطه لما لذلك من مخاطر كبيرة عليها وعلى إسرائيل إذا حدث ذلك. وستقوم بعدة خطوات من بينها تجميد أموال سورية مع تفعيل العقوبات الأمريكية وتوسيع إطارها، مع محاولة عزل سورية إقليمياً ودولياً بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية، والاعتماد على الدول العربية التي تشكل محوراً أمريكياً نشطاً في المنطقة وبطرق عدة:

أ - مساعدة ودعم جماعات معارضة بشرط ألا تشمل الإخوان المسلمين أو غيرهم من المعارضين الوطنيين لأنهم لن يخدموا الأهداف الأمريكية ولن يستجيبوا لتلك الضغوط من حيث المبدأ.

ب - محاولة إدراج حزب البعث على لائحة المنظمات الإرهابية والتعامل معه على هذا الأساس في محاولة لابتزاز القيادة السورية وتخويفها.

ج - استخدام إسرائيل وتشجيعها على استفزاز سورية باختراق المجال الجوي السوري من وقت إلى آخر، وقصف أهداف تابعة لقضايا المقاومة الفلسطينية في سورية، مما يسبب الكثير من الخرج للنظام أمام شعبه⁽⁹¹⁾.

وبالتالي، فإذا مارست واشنطن كل ما سبق فسوف تساهم في إضعاف سورية كثيراً، وقد تكون فيما بعد دمشق حاضرة لتنفيذ الإملاءات والمطالب الأمريكية. وإذا أرادت سورية أن تحصن فما عليها إلا تقوية الجبهة الداخلية من إصلاح اقتصادي وسياسي. مع أن بعض المراقبين والمحللين السياسيين في دمشق يرون أن لسورية دوراً محورياً وهاماً في المنطقة ولا سيما ثقلها السياسي في العراق، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى دمشق لتهدئة الوضع هناك⁽⁹²⁾. ويبقى لنا القول إن السياسة التوسعية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ليست ناجمة من رغبة الولايات المتحدة في "الاستحواذ على خيرات المنطقة فحسب بقدر ما تعود لرغبة دفينية في تحطيم بقايا حضارة لا زال العرب متمسكين بها، متمثلة في الجانب الروحي منها"⁽⁹³⁾. ومع ذلك، فسلان التورط العسكري في العراق دون أي حل عسكري أو سياسي للحرب على المدى المنظور، قد دعا الكثير من المنظرين والمراقبين الأمريكيين إلى حث واشنطن للخروج من المستنقع العراقي؛ حتى أن فيلسوف اليمين المحافظ المتطرف، صامويل هنتنغتون، صاحب نظرية صدام الحضارات، كان قد دعا علناً إلى انسحاب القوات العسكرية من العراق لأنه يعتقد أن الانتصار الأمريكي في العراق هو ضرب من المستحيل؛ فهو يقول بالحرف الواحد: "لقد وضع الرئيس بوش الولايات المتحدة في حرب ضد الشعب العراقي، حيث لن يستطيع تحقيق النصر. لذلك لا مفر من تقليص الوجود العسكري هناك وتسليم السلطة للشعب العراقي... الحرب لم تحقق مكاسباً بل أنها جعلت العراقيين عدواً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية التي خاضت حربين في العراق: الأولى ضد صدام حسين وانتصرت فيها؛ والثانية ضد الشعب العراقي ولن تحقق فيها الانتصار أبداً... إن تحقيق النصر في حرب ما يعتمد على عنصرين: مصالح قومية وقيم أخلاقية للدفاع عنها. وكلاهما غير موجودين في الحرب الراهنة ضد العراق..."⁽⁹⁴⁾.

وأما ما تفكر فيه الإدارة الأمريكية حالياً فقد أشارت إليه عدة تصريحات من قبل الرئيس بوش ووزارة الدفاع والخارجية إبان الانتخابات التشريعية العراقية التي بدأت في منتصف كانون الأول 2005، بخصوص تخفيض عدد جنودها في العراق إلى 137 ألفاً. ومن شأن هذا الأمر أن يخفف الضغط على النظام السوري، وبخاصة بعد التمديد للجنة التحقيق في مقتل الحريري لسنة أشهر، مما يجعل الحوار بينهما أجمع الطرق للفهم وتحقيق المصالح. ولكن

التطورات الجديدة التي حدثت على الساحة السورية، بعد المقابلة التي جرت مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في باريس، وكشفها عن الكثير من القضايا ذات العلاقة بالسياسة السورية إزاء لبنان وبخاصة في مسألة اغتيال الحريري، قد يتم توظيفها من قبل الولايات المتحدة لزيادة الضغوط على سورية، وما طلب لجنة التحقيق الدولية مقابلة الرئيس الأسد ووزير خارجيته إلا البشائر الأولى لهذه الضغوط.

فمعطيات السياسة الدولية وتغيراتها في ظل سياسة العزل التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على سورية، باتت تفرض قيوداً متعددة على السياسة الخارجية السورية إلى حد لم يبق أمامها سوى العمل في إطار رهانات سياسية معينة؛ كالرهان على فشل المشروع الأمريكي في العراق. ولا بد للسياسة السورية من إعادة صياغة الخطوط العريضة لها وفق ما يلي:

1- التركيز على القضايا والصراعات الخارجية المرتبطة مباشرة بالمصالح السورية وعدم التورط في مواضيع قد تسبب لها احتكاكاً مباشراً مع قوى أخرى ذات مصالح حيوية لها كالولايات المتحدة، ومثال ذلك تغيير السياسة السورية تجاه العراق الذي من الممكن إعادة صياغة صورة دمشق في المجتمع الدولي باعتباره أسلوباً لكبح العداء الأمريكي.

2- ضرورة تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي لكسبه لصالحها أو على الأقل تحييده.

3- تسريع عملية الإصلاح الداخلي الاقتصادي والسياسي لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في مواجهة التحديات الدولية المتسارعة.

المواش

- 1 - غازي دحمان، "السياسة الخارجية السورية... أو أن التكيف وتغيير الأنماط"، صحيفة الحياة اللندنية، 10/تشرين الثاني/2005.
- 2 - Middle East Journal, May 14, 2002.
- 3 - جمال عبد الجواد، "النازق السوري بعد الانسحاب من لبنان"، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 152، 2005، ص ص 4-5.
- 4 - Journal of Syria : Weekly Edition, March 31. 2003.
- 5 - منذر الشوفي، "تقرير سنوي: العلاقات السورية الأمريكية"، صحيفة الشعب اليومية على الخط 2003/12/4، ص 1.
- 6 - Middle East Journal, May 14, 2002.
- 7 - المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، "سوريا في عهد بشار (1): تحديات السياسة الخارجية"، عمان/بر وكسل، 11 شباط 2004، ص 1. للمزيد انظر: هشام القروي، "العلاقات الأمريكية-السورية"، صحيفة العرب اللندنية، 12 نيسان، 2004، ص ص 8-9.
- 8 - تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية، بتاريخ 23/أيلول/2002.
- 9 - المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- 10 - ريموند أ. هينيوش، "سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد"، معهد الشرق الألماني-هامبورغ، 14/أذار/2004، ص 2.
- 11 - هشام القروي، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 12 - رفعت سيد أحمد، "الصراع على الوطن: لماذا تهاجم أمريكا سوريا؟"، العرب ون لين، 2005/10/10، ص 1.
- 13 - مصطفى عبد العزيز مرسى، "العلاقات العراقية-السورية... نحو مزيد من التأزم"، مجلة السياسة الدولية، عدد 162 أكتوبر، 2005، ص 88.
- 14 - Arab News.Com. 5.13.2005.
- 15 - نقلا عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- 16 - للمزيد انظر صحيفة النهار اللبنانية، 21/حزيران/2003.
- 17 - نقلا عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 18 - للمزيد راجع المرجع نفسه، ص 12.
- 19 - صحيفة ديلي ستار، 6 تشرين الأول، 2003.
- 20 - نقلا عن وكالة الاسوشيتد برس، 7 تشرين الأول، 2003.
- 21 - صحيفة النهار اللبنانية، 21/حزيران/2003.

- 22- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- 23- فيصل الحشالي، "ذرائع التصعيد بين واشنطن ودمشق"، في Syria ، تاريخ 8/سبتمبر/2004، ص 2.
- 24- Middle East National, 8.10.2003.
- 25- Middle East National, 4.4.2003.
- 26- نقلا عن ريموند أ. هينيوش، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- 27- سيم مناقشة الموضوع في الفصل التالي (الثالث) في موضوع الملفات المعلقة بين سوريا والولايات المتحدة.
- 28- يديعوت أحرونوت، 25/مايو/2003.
- 29- ريموند أ. هينيوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.
- 30- جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.
- 31- هيرالد تريبيون، 14/نوموز/2003، ص 3.
- 32- ريموند أ. هينيوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.
- 33- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- 34- كينيث كاتزمان، "العلاقات السورية-الأمريكية بعد سقوط صدام"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 20/ نوفمبر/ 2005، ص 3.
- 35- صحفية الحياة، 2003/10/15.
- 36- مقابلة للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات مع أحد المسؤولين السوريين ، نيسان/2003.
- 37- U.S. Middle East Policy and the Middle East, in, Syrian Occupation of Lebanon, Intelligence Bulletin, March, 2001.
- 38- نقلا عن صحيفة النهار، 16/أيار/2003.
- 39- بشارة نصار شربل، "القرار 1559: ورقة ضد سورية مخاضها عسير في لبنان"، مجلة قضايا سياسية، 17 أكتوبر 2004، ص 1. للمزيد انظر: Anti War. Com. Feb.23. 2005.
- 40- بشارة نصار شربل، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 41- فيصل الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- 42- نقلا عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 43- أخبار الشرق، "كولن باول يخبر سورية.. ودمشق تختار صف الشعب العراقي"، في: أخبار الشرق اللندنية، 1/نيسان/2003، ص 1.
- 44- أسامة عبد الرحمن، "أمريكا وسوريا"، التجديد العربي، 2005/10/7، ص ص 1-2.
- 45- جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 46- صحيفة الجارديان، 22/نيسان/2003.
- 47- صحيفة نيويورك تايمز، 5/نيسان/2005.

- 48 - جمال عبدالجواد، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- 49 - U.S Department of State, 12 October, 2005.
- 50 - محمد جمال باروت، "لن تعود مارجريت سكوبي قريبا إلى دمشق"، التجديد العربية، الإثنين 21، نوفمبر 2005، ص 1.
- 51 - تصريحات البتاجون، 26/أيلول/2003.
- 52 - التاييز، 22/أيلول/2003.
- 53 - دنيا الوطن، 22/2005/ ص 7.
- 54 - سليم عبود، "تقرير ميليس واستعضاءات الفهم"، الوحدة الثقافية، 2005/10/31، ص 1.
- 55 - فيصل الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- 56 - أخبار الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 57 - مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 91.
- 58 - محمد جمال باروت، "الخيار السوري المزدوج في مواجهة الضغوط الأمريكية-الإسرائيلية"، التجديد العربية، الأربعاء 30/نوفمبر 2005.
- 59 - محمد جمال باروت، "لن تعود مارجريت سكوبي قريبا إلى دمشق"، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 60 - فاطمة الصايغ، "معاينة الشعوب الثمن الأمريكي للديمقراطية الشرق الأوسط"، الخليج الإماراتية، 11/14/2005، ص 1-2.
- 61 - كينيث كاتزمان، مرجع سبق ذكره، 1.
- 62 - رضا عبد الودود، "مستقبل سوريا في ظل الضغوط الأمريكية"، الإسلام اليوم، 2005/10/6، ص 3.
- 63 - المرجع نفسه، ص 3.
- 64 - Middle East Journal, May 14, 2002.
- 65 - سليم عبود، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 66 - صحيفة غلوبال تايمز الصينية، "الهامة بين سوريا والولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي"، 31/أكتوبر 2005، ص 1.
- 67 - CNN.11.11.2005.
- 68 - رضا عبد الودود، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- 69 - سليم عبود، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- 70 - كريم ساحدور، "مخالف يشك بفائدته"، الليموند الدولية، 7/نيسان/2005، ص 1.
- 71 - نزار عبد القادر، "الخيار الأخير"، صحيفة الديار اللبنانية، 7/نيسان/2005، ص 1.
- 72 - إذاعة الصين الدولية، 25/10/2005.
- 73 - محمد المنشاوي، "تردد في واشنطن بخصوص كيفية التعامل مع سوريا"، صحيفة المسريون اليومية،

- 61- 2005/10/29، ص 1.
- 74- المرجع نفسه، ص 1.
- 75- برهان غليون، "أن تخرج سوريا من الورطة الكبيرة الراهنة إلا بتحمل كل فرد مسؤوليته وقيامه بما عليه عليه واجبه"، الحرة، 27/أكتوبر 2005، ص 1.
- 76- المرجع نفسه، ص 2.
- 77- تقارير القسم، "خطاب الرئيس بشار الأسد وملامح السياسة السورية في المرحلة المقبلة"، المقبلة، 2005/11/15، ص ص 1-3.
- 78- المرجع نفسه، ص 3.
- 79- الشرق الأوسط، "دمشق اعتبرت "موافقة" ميليس على ضمانات روسيا حلاً لعقدة التمسك بتوقيع "بروتوكول التعاون"، صحيفة الشرق الأوسط، 2005/11/27، ص 1.
- 80- رضا عبد الودود، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- 81- حامد الخمداني، "حكام سوريا والحسابات الخاطئة"، Free Media Watch، 11.1.2005.
- 82- أسامة محمد أبو نحل، "إعادة قراءة التاريخ: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التوسعية في الشرق الأوسط بين الجراحة التقليدية والمنظار الطبي المريح"، القسطاط، تشرين ثاني/ 2005.
- 83- المؤلف الصحفي، "أسد سوريا.. هل تم ترويضه؟"، يديعوت أحرونوت، 25/مايو/ 2003، ص 2.
- 84- ملفات، "سوريا على كف الغفريت هل أوشكت "الثمرة البانعة" السورية على السقوط"، في Malafat @ alanbaaalamia. Com.
- 85- نقلاً عن ملفات، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- 86- نقلاً عن الأسوشيتد برس، 2005/10/13.
- 87- المرجع نفسه.
- 88- جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.
- 89- راديو سوا، "نفي وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد..."، 2005/9/11.
- 90- رضا عبد الودود، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.
- 91- The Insider، December، 20.2005.
- 92- منذر الشوفي، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 93- أسامة محمد أبو نحل، مرجع سبق ذكره.
- 94- نور الدين عواد، "بصدد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية وتحليلها الراهنة تجاه الشرق الأوسط"، دنيا الوطن (صحيفة فلسطينية إلكترونية)، 1/آب/2005.